تحريرُ مقالِ الجُمهور في متعلق الظرف والمجرور

تأليف العلامة محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت: ١٢٩٨هـ)

تحقيق ودراسة

أ.م.د. يوسف خلف محل العيساوي

الجامعة العراقية / كلية الآداب

ملخص البحث

فالتدقيق بعلم العربية من القُرَب التي تنافس العُلماء في تحصيلها؛ لذا أقبلوا على تعلّمها وتعليمها، والبحث في مخبآتها، وصدق ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) بقوله: (وأذكرُ يومًا وقد خطرَ لي خاطرٌ مِمَّا نحن بسبيله، فقلتُ: لو أقام إنسانٌ على خدمة هذا العلم ستين سنة حتى لا يحظى منه إلَّا بهذا الموضع لما كان مغبونًا فيه، ولا منتقص الحظ منه، ولا السعادة به).

فهذه رسالةٌ للشيخ محمد بن أحمد الأهدل (ت: ١٢٩٨ هـ)، تحدَّث فيها عن مُتعلَّق أشباه الجُمل، سهلة البيان، جاءت بعنوان: (تحرير مقال الجمهور في متعلق الظرف والمجرور)، بلغ فيها الأماني، كيف لا وهو النَّحويُّ اليماني.

والذي حملني على إخراج هذه الرسالة أُمور، أهمها:

الأول: التعريف بالشيخ محمد بن أحمد الأهدل، وتتبُّعِ آثاره في علم العربية.

الثاني: إبراز أثر جديد لم يكن معروفًا عند مَن ترجم له، أو عرَّف به بحسب علمنا.

الثالث: تخصُّصُ الرِّسالة في مسألةٍ نحويَّةٍ ذات بال؛ إذ شغلت حيّزًا في كتب النحو، وفي كتب إعراب القرآن الكريم، وذلك لتوقف المعنى على ذلك التقدير.

الرابع: تُعدُّ هذه الرسالة أوَّلَ أثرٍ يُحقَّقُ في هذه المسألة بحسب ما اطّلعنا عليه.

الخامس: نقل المصنف عن مصادر لعُلماء متأخرين غير مشهورين عند الكثيرين.

السادس: إحكام الربط، وتناسب بناء مباحث الرسالة، ورقَّةِ عبارته، وبعده عن التعقيد والتكلُّف، وجمعه بين التنظير والتطبيق.

السابع: لم يخلِ المصنف رسالته هذه من التنبيه على مسائل خفية ولطيفة، أو الإشارة إلى اعتراضٍ علمي وجيه، أو الوقوف على فائدة من بطون الدفاتر، مع نقله عن المشهور والظاهر.

Issue Abstract

Valtdqik Arab knowledge of proximity, which scientists compete in the collection; therefore turned to learning and education, and research in Mkhbatha, and honestly I'm taking (Tel: 392 e) said: (I remember days has occurred to me willingly than we are on course, I said, if established human being on service This science sixty years so as not to have him in this position, but what was Mgbona it, not deficient him luck, and happiness do).

This is a message to Sheikh Mohammed bin Ahmed VMA (Tel: 1298 e), in which he talked about the semiconductor related sentences, easy statement, titled: (Edit the public in an article related to the envelope and sewer), reached the aspirations, not how a grammar-Yamani.

And that carried me to take out this message matters, including:

The first definition of Sheikh Mohammed bin Ahmed VMA, and track its effects in the Arab flag.

Second: To highlight the impact of the new was not known when translated from him, or knew him, according to our knowledge.

Third: Restrict message in a grammatical issue significant; it served as a space in the books, and written expression of the Koran, so as to stop the meaning of that estimate.

IV: This is the message the first impact was investigating the matter, according to what we saw it.

V: the transfer of seed sources for scholars of late is famous for many people.

VI: The provisions of connectivity, and the SSI building fit the message, and his term paper, and after all the complexity and sophistication, and collected between theory and application.

VII: seed has not been without its message of this alarm on the hidden issues and nice, or refer to a valid scientific objection, or stand on the usefulness of the stomachs of the books, with his transfer from famous and visible.

المُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين المبعوث رحمة للعالمين بلسانٍ عربي مبين، ثم الرضا عن آله وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

فالتدقيق بعلم العربية من القُرَب التي تنافس العُلماء في تحصيلها؛ لذا أقبلوا على تعلّمها وتعليمها، والبحث في مخبآتها، وصدق ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) بقوله: (وأذكرُ يومًا وقد خطرَ لي خاطرٌ مِمَّا نحن بسبيله، فقلتُ: لو أقام إنسانٌ على خدمة هذا العلم ستين سنة حتى لا يحظى منه إلَّا بهذا الموضع لما كان مغبونًا فيه، ولا منتقص الحظ منه، ولا السعادة به) [1].

فهذه رسالةٌ للشيخ محمد بن أحمد الأهدل (ت: ١٢٩٨ هـ)، تحدَّث فيها عن مُتعلَّق أشباه الجُمل، سهلة البيان، جاءت بعنوان: (تحرير مقال الجمهور في متعلق الظرف والمجرور)، بلغ فيها الأماني، كيف لا وهو النَّحويُّ اليماني.

والذي حملني على إخراج هذه الرسالة أُمور، أهمها:

الأول: التعريف بالشيخ محمد بن أحمد الأهدل، وتتبُّعِ آثاره في علم العربية.

الثاني: إبراز أثر جديد لم يكن معروفًا عند مَن ترجم له، أو عرَّف به بحسب علمنا.

الثالث: تخصُّصُ الرِّسالة في مسألةٍ نحويَّةٍ ذات بال؛ إذ شغلت حيّزًا في كتب النحو، وفي كتب إعراب القرآن الكريم، وذلك لتوقف المعنى على ذلك التقدير.

الرابع: تُعدُّ هذه الرسالة أوَّلَ أثرٍ يُحقَّقُ في هذه المسألة بحسب ما اطّلعنا عليه.

الخامس: نقل المصنف عن مصادر لعُلماء متأخرين غير مشهورين عند الكثيرين.

السادس: إحكام الربط، وتناسب بناء مباحث الرسالة، ورقَّةِ عبارته، وبعده عن التعقيد والتكلُّف، وجمعه بين التنظير والتطبيق.

السابع: لم يخلِ المصنف رسالته هذه من التنبيه على مسائل خفية ولطيفة، أَو الإشارة إلى اعتراضٍ علمي وجيه، أَو الوقوف على فائدة من بطون الدفاتر، مع نقله عن المشهور والظاهر.

وقد جعلنا هذه الرسالة في قسمين:

القسم الأوَّل: المؤلِّف والمؤلَّف، وجاء في مبحثين:

المبحث الأوَّل: تعريفٌ موجزٌ بالمؤلِّف ومكانته في علم العربية، وتناولنا فيه: اسمه، ونسبه، ومولده ونشأته، ومعارفه ومنزلته في علم العربية. وتتبعنا آثاره في علم العربية، وجعلناها على ثلاثة أنحاء: المطبوعة، والمخطوطة، والمذكورة. ثم ختمنا المبحث هذا بوفاته.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلَّف، وتناولنا فيه: موضوع الرسالة ومنهج المؤلف فيها، وأودعنا عنده المعتنين بهذا الموضوع، ثم عنوان الرسالة، وتوثيق نسبة المؤلَّف، ومصادر المُصنِّف، وختمنا هذا المبحث بالتعريف بالنسخ الخطية.

القسم الثاني: النصُّ المُحقَّقُ: وقد سلكنا في إخراجه المنهج العلمي المُتّبع في التحقيق، وهو:

الأول: ضبط النص، وإثبات الفروق بين النسختين.

الثاني: عزو الآيات القرآنية.

الثالث: تخريج الأقوال العلمية من مظانها التي استقى منها المصنف.

الرابع: تخريج ما احتجَّ به من شاهدٍ شعري ونحوه.

الخامس: التَّعليقُ على المسائل العِلميَّة مِمَّا يحتاج إلى إيضاحٍ أو تنبيه، وجعلتُ ما زدته بين معقوفتين [ ]، ممَّا يتطلَّبُهُ السِّياق.

السادس: التَّعريف بالأَعلام المذكورين في النصِّ المُحَقَّق.

السابع: إبرازُ آراء المُصنِّفِ وتنبيهاته في حواشي التحقيق، وبسط القول فيها.

الثامن: التنكيت على ما أجمله، أو أغفله.

ثم المصادر والمراجع التي أفدنا منها في الدراسة والتحقيق.

والرسالة على صِغرها واجهتني في إخراجها صعوبات، منها ما يرجع إلى النسختين الخطيتين من حيث عدم الضبط، ومنها ما يرجع إلى طريقة المؤلف بالنقل، مثل: عدم التصريح بالكتاب المنقول عنه.

هذا وأسألُ الله سبحانه وتعالى السداد في القول والعمل، ونعوذ به من غوائل طول الأمل.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آلهِ وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا.

القسم الأول
المُؤَلِّف والمُؤَلَّف
المبحث الأول
تعريفٌ موجز بالمؤلِّف، ومكانته في علم العربية

اسمه ونسبه:

محمد بن أحمد بن عبد الباري بن محمد بن عبد الباري الأهدل، الحُسيني، التهامي، الشافعي[٢].

مولده ونشأته:

ولد الشيخ محمد الأهدل بمدينة أسلافه (المراوعة)[٣] في ذي القعدة سنة ١٢٤١هـ، ونشأ رحمه الله في حجر أبويه؛ فحفظ القرآن عن ظهر قلب، وتعلَّم رسوم الكتابة، وفي عام (١٢٥٥ هـ) ابتدأ في طلب العلم الشريف على يد أعلام المراوعة وعلمائها[٤].

قال زبارة (ت: ١٣٨١ هـ): (... وأخذ في فنون العلم عن عمِّه عبد الباري، وعمِّه الحسن بن عبد الباري، وعن أخيه عبد الباري بن أحمد... وحجَّ في سنة ١٢٦٠؛ فاجتمع بكثير من العلماء والفضلاء بمكة، كالشيخ عبدالله سراج، والشيخ عثمان الدمياطي، والشيخ أحمد الدمياطي، والشيخ إبراهيم الخليل وأخذ عنهم، وعن غير من تقدَّم ذكرهم من علماء تهامة، واستجاز من بعضهم، وصار إمامًا راسخًا في جميع العلوم، وطودًا باذخًا لا يبلغه إلا أرباب الحجى والفهوم)[٥].

وقال الزِّركلي (ت: ١٣٩٦ هـ): (فاضلٌ من أهل تهامة اليمن، شافعيّ)[٦].

معارفه ومنزلته في علم العربيّة:

تنوَّعت معارف الشيخ محمد الأهدل، وطُبِعَ بثقافة عصره وفنون مِصره، حتى قال زبارة: (وكان له الباع الطويل في جميع الفنون)[٧].

وقال الشيخ عبدالله محمد الحبشي: (وأصبح إمامًا راسخًا في جميع العلوم، يلتجي إليه الطلبة لحل المشكلات) [٨].

وقال القاضي إسماعيل بن علي الأكوع: (الأهدل: عالمٌ مُحَقِّقٌ في عُلوم الحديث والفقه، وعُلوم العربية، له مشاركة قوية في عُلوم أُخرى. اشتغل بالتَّدريس، والإفتاء، والتَّأليف) [٩].

اجتمع للشيخ الأهدل من المؤلفات (ما ينيف على المائة) [١٠]، منها ما طُبع، ومنها ما لم يُطبع، هكذا قال بعضهم[١١].

وهذا معلومٌ؛ لأنَّ كُتب التراجم ليس من شرطها الاستقصاء لمؤلفات المُتَرجَم؛ فهذا (زبارة) عندما عدَّدَ مُصَنَّفاته، قال: (وألَّف مؤلفات عديدة، منها: حاشية القطر...، وغير ذلك من الرسائل والحواشي والشروح) [١٢].

والذي يهمني هنا أنَّني سأذكرُ مصنفاته في علم العربية، وذلك على النحو الآتي:

أ. المطبوعة:

١. الكواكب الدُّرية شرح متممة الآجرومية[١٣].
٢. النفحة العطرية على المقدمة الآجرومية[١٤].

ب. المخطوطة:

١. تحريرُ قولِ الجُمهور في مُتعلَّق الظَّرف والجَارِّ والمَجرُور. **وهو الذي نقوم بتحقيقه.**
٢. تنقيح الفوائد على أبيات الشواهد (شرح شواهد القطر على حروف المعجم) [١٥].
٣. خلاصة المرسوم على مقدمة ابن آجروم[١٦]. ذكره المصنف في كتابه (النفحة العطرية: ٤٢)، فقال: (وكنتُ قد شرحتها بشرح لطيف، يُسمى: خلاصة المرسوم، ولكنه خالٍ من الإعراب، والشاهد، والمثال).

٤. فتح الفَتَّاح العليم بشرح بسم الله الرحمن الرحيم [١٧].
قيل فيه: (تكلَّم على البسملة من نحو عشرين فنًّا) [١٨]. ذكره (زبارة)، والقاضي إسماعيل الأكوع[١٩].

٥. كشف اللثام حواشي على قطر ابن هشام[٢٠]، وذكره ابن الأكوع بعنوان: (كشف اللثام عن مخدرات ابن هشام). وذكره الشيخ الأهدل في كتابه (الكواكب الدرية: ٣٠٨)، فقال: (وفي الحواشي التي علَّقتها على شرح القطر: مجلِس بكسر اللام؛ لأنَّ المُراد به المكان، وكذا تُكسر إذا أُريد به الزمان؛ فإنْ أُريد به المصدر فُتحت، كما يُعلم من فنِّ الصَّرف)

ج. المذكورة:

١. إرشاد من يهيم في تناسب اسمي محمد وإبراهيم[٢١].

٢. تعريف من انتصب لتلقي الوهب الفائض بحد المنصوب من الأسماء بنزع الخافض. وقفت عليه بفضل الله؛ إذ ذكره في كتابه (الكواكب الدرية: ٣٠٩)، بقوله: (هذا والمنصوب بنزع الخافض هو الاسم المنصوب بفعل حقه أن يتعدى بالحرف، لكنه حُذف عند تعيينه استغناءً عنه سماعًا أو قياسًا، وقد شرحتُ هذا الحد في نحو ورقة، وسمَّيتُه: تعريف من انتصب لتلقي الوهب الفائض بحد المنصوب من الأسماء بنزع الخافض).

وفاته:

اتفق مترجموه على أَنَّهُ توفي في شهر محرم الحرام سنة (١٢٩٨ هـ).

المبحث الثاني
التعريف بالمؤلَّف

موضوع الرسالة، ومنهج المؤلف فيها:

تحدث الشيخ الأهدل في رسالته هذه عن مسألة مهمة من مسائل العربية، ألا وهي: مسألة تعلق شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) إذا وقعت خبرًا، أو صفةً، أو حالاً، أو صلة؛ فالتعليق في هذا الباب معناه: الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، فلا بدَّ من هذا المُتعلَّق مما هو متضمن لشبه الجملة، ومستدعٍ لطلب الفائدة واستقامة الكلام(٢٢).

ولا نعدم من يرى أنَّ هذه المسألة قد تكون أمرًا اصطلاحيًا وتحقيقًا صناعيًا ليس إلَّا(٢٣). والتحقيق أنَّها ليست خلافًا لفظيًا أو أمرًا اصطلاحيًا، بل هي مما يعود على المعنى بالضبط والتدقيق(٢٤).

ونودُّ أنْ نُشير الى أنَّ العُلماء ضبطوا هذه المسألة في مختلف الأبواب النحوية؛ ففي وقوع شبه الجملة خبرًا، يقول ابن السَّراج (ت: ٣١٦ هـ): (وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى على ضربين: فضربٌ يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر، نحو ما ذكرنا من قولك: زيدٌ أخوكَ، وزيدٌ قائمٌ، وضربٌ يُحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرفٌ له، وذلك الظرف على ضربين: إمَّا أنْ يكون من ظروف المكان، وإمَّا أنَّ يكون من ظروف الزمان، أمَّا الظروف من المكان فنحو قولك: زيدٌ خلفك، وعمرو في الدار، والمحذوف: معنى الاستقرار والحلول، وما أشبَههما، كأنَّك قلت: زيدٌ مستقرٌ خلفك، وعمرو مستقرٌ في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر؛ لدلالة الظرف عليه، واستغنائهم به في الاستعمال) (٢٥).

ومنهم من يُقدِّرُ هذا المحذوف فعلاً، يقول ابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ): (والأكثر على أنَّ المتعلَّق المحذوف في الظرف فعلٌ، كما اختاره، وتقديره: استقرَّ فيها؛ لأَنَّ أصل التعلق للأفعال؛ فإذا وجب التقدير فالأصل أقرب، واستُدلَّ بأنه يقع صلة، فوجب تقدير الفعل لتكون جملة.

وأُجيب: بأنه تعيّن الفعل لأَنَّ الصلة لا تكون جملة، بخلاف غيرها. وزعم قوم أنَّ المتعلق اسم تقديره (مستقرٌ)؛ لأَنَّهُ خبر مبتدأ، والأصل فيه أنْ يكون مفردًا، فكان أولى، والذي يضعفه الاتفاق على صحة دخول (الفاء) في مثل: كل رجلٍ في الدار فله درهمٌ، والوقوف فيها في مثل: كلُّ رجلٍ عالم فله درهم) [٢٦].

ونازعَ السُّهيلي (ت: ٥٨١ هـ) في هذا، وجعل المتعلَّق اسمًا مُشتقًّا، وأرجع ذلك لفائدتين:

إحداهما: أنْ يكون خبرًا عن المبتدأ، ويُضمر فيه ما يعود عليه، إذ لا يمكن ذلك في المصدر.

الثانية: أنْ يصحَّ تعلَّق الجار به؛ إذ مطلوبه الحدث، واسم الفاعل متضمن الحدث لا الزمان[٢٧].

ويُجمل هذا برهان الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ) بقوله: (يقع الخبر ظرفًا، نحو: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾، أو جارًا ومجرورًا، نحو: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، ولك أنْ تُقدّر العامل فيهما بكائن أو مستقر، فيكون الخبر من قسم المفرد المشتق، ولك أنْ تقدّره بـــ(استقرَّ)، فيكون من قسم الجُملة، وكلاهما عند المحققين في موضع نصب، والخبر المرفوع إمَّا عاملهما المقدر عند من قدَّره بكائن، وإمَّا مجموع الجملة عند من قدَّره بـــ(استقرَّ)) [٢٨].

وهكذا يكون التقدير اسمًا، أو فعلاً إذا وقع الظرف، أو الجار والمجرور صفةً، كقوله تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، فـــ(مِّنَ ٱلسَّمَآءِ) متعلَّق بمحذوف تقديره: (كائن، أو استقرَّ)، أو حالاً، كقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾، فقوله: (فِي زِينَتِهِۦ): جارٌ ومجرور ومضافٌ إليه في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في (خرج)، أي: خرج كائنًا في زينته، اي: متزينًا[٢٩].

أمَّا إذا جاء الظرف، والجار والمجرور صلةً، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾، فقوله: (له): جار ومجرور خبر مقدم، و(مَنْ) موصولة مبتدأ. تعيَّن تعليقه بالفعل، وتقديره (استقرَّ)، ولا يتعلَّق بـــ(كائن، أو استقر)؛ لأَنَّ الصلة لا تكون إلَّا جملة. قال ابن يعيش: (وأمَّا الصلة إذا كانت ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فنحو: الذي عندك زيدٌ، والذي في الدار خالد، واعلم أنَّ الظرف إذا وقع صلةً فإنَّه يتعلّق بفعل محذوف، نحو: استقرّ، أو حلّ ونحوه، ولا يتعلق باسم فاعل، لأَنَّ الصلة لا تكون بمفرد، إنَّما تكون بجملة) (٣٠).

وكذلك تحدَّث عُلماء العربية عن هذا المقدر وحكم حذفه، يقول ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ): (تقول: زيدٌ أمامك، وعمرو خلفك، والقائم عندك، والكريم في الدار. ففي الكلام محذوفٌ يتعلق بالزرف، تقديره: زيدٌ استقرَّ خلفك، أو مستقرٌ، فحُذف هذا المُقدَّر حذفًا مطردًا، لا يظهر تخفيفًا، وللعلم به، وأُقيم الضرف مُقامه، وجُعل خبرًا عن (زيد). وفي حكم الضمير المستكن في المحذوف خلاف، فمنهم من ينقله الى الظرف ويجعله له، ومنهم من يجعله باقيا لحاله والحكم له، وظهور هذا المحذوف شريعة منسوخة، فلا تقول: زيد استقرَ، أو مستقرٌ خلفك) (٣١).

ومن ههنا اتجه الشيخ محمد الأهدل لرصد هذه المسألة والتفصيل في فروعها؛ ودعته أهمية هذه المسألة إلى التصنيف فيها، كي يدفعَ الغلط عن طلبة العربية فيها.

وقد بيَّن المؤلف منهجه في مفتتح كتابه، فقال: (ورتبته على مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة).

ففي المقدمة مهَّد لرسالته بثلاث مسائل:

الأُولى: في معنى الظرف.

الثانية: الحكم للمجرور اذا كان الخبر، والحال، والصفة، والصلة جارًا أَو مجرورًا.

الثالثة: في بيان الظرف اللغو، وغير اللغو.

الفصل الأول: فيما يتعلق من المجرورات وما لا يتعلق.

الفصل الثاني: في المتعلَّق به (بفتح اللام).

الفصل الثالث: في ذكر المواضع التي يجب فيها حذف المتعلَّق (بفتح اللام).

الفصل الرابع: في التقدير، أي: تقدير المتعلَّق.

والخاتمة: جعلها في القاعدة المشهورة، وهي: (الظروف بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال).

والكتب النحوية في قضية التعلق على ثلاثة أنحاء:

الأول: الإشارة.

الثاني: التوسط.

الثالث: التوسع.

وممن خصّصَ هذه المسألة بالبسط (ابن هشام الأنصاري) في كتابيه: (قواعد الإعراب، ومغني اللبيب).

وهكذا استقصى شُرَّاح هذين الكتابين المسألة استقصاءً نافعًا.

وسأُشير إلى مَن تناولها تناولاً مبسوطًا[٣٢]:

١. صلاح الدين بن الحسين، الأخفش اليمني (ت: ١١٤٢ هـ)، في كتابه (العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم) "ط".

وشروح هذا الكتاب هي:

أ. أحمد بن محمد قاطن الصنعاني (ت: ١١٩٩ هـ)، في كتابه: (فرائد الدر النظيم شرح العقد الوسيم) "ط".

ب. عبد القادر بن أحمد الكوكباني (ت: ١٢٠٧ هـ)، في كتابه: (إحكام العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور وما لكل منهما من التقسيم) "ط".

ج. أحمد بن القاسم بن أحمد الشمط الأهنومي اليمني (ت: ١٣٧٣ هـ)، في كتابه: (الطلاء الرخيم على العقد الوسيم)"ط".

وممن اعتنى بهذه المسألة من المُحدَثين:

١. د. فخر الدين قباوة، في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل).

٢. د. سعد مصلوح، في بحثه: (تعليق الجار والمجرور في العربية من منظور نحوي معجمي) [٣٣].

٣. الأُستاذ عبد الباسط محمد الطاهر محمد، في كتابه (المكشاف الجلل عن أسرار أشباه الجُمل).

وممن أفرد مسألة التعلق بالتصنيف فيما وقفت عليه اثنان:

١. محمد بن أحمد، ابن الجوهري[٣٤] (الجوهري الصغير) (ت: ١٢١٥ هـ)، في كتابه: (إتحاف الظرف في بيان متعلق الظرف) [٣٥]. ولم أقف عليه

٢. محمد بن أحمد الأهدل (ت: ١٢٩٨ هـ) في كتابه: (تحرير مقال الجمهور في متعلق الظرف والمجرور).

عنوان الرسالة:

نصَّ المؤلف في مفتتح كتابه على التسمية، فقال: (وسميته: تحرير مقال الجمهور في متعلق الظرف والمجرور)، وهذا العنوان تحمله نسخة الأصل.

توثيق نسبة المؤلَّف:

المصادر التي تحدَّثت عن الشيخ الأهدل طوت ذكر هذه الرسالة، وهذا ليس بمستغرب، فكما قلنا: ليس من شرط كتب التراجم الاستقصاء لمؤلفات عالم ما، ولكن جاءت إثبات النسبة في النسختين الخطيتين؛ فقد جاء مع عنوان نسخة الأصل (تحرير مقال الجمهور في متعلق الظرف والمجرور، تأليف البدر الساري، شمس العلوم، وزينة الليالي والأيام محمد بن أحمد الباري رحمه الله تعالى وأعاد من بركاته

آمين). وجاء في ختامها: (هذا ما حرره البدر الساري شمس العلوم). ومعلومٌ إطلاق لفظ (البدر الساري) على الشيخ محمد الأهدل عند المشتغلين بكتبه.

وجاء في ختام النسخة الثانية: (هذا ما قد حرَّرهُ شيخنا البدر الساري، شمس العلوم، محمد بن أحمد الباري رحمه الله وجزاه أفضل الجزاء آمين).

وقد يشكل ما ثبت في النسختين (محمد بن أحمد الباري)، فالمعروف (محمد بن أحمد بن عبد الباري)، وقد اتصلت بالشيخ (عبدالله محمد الحبشي) هاتفيًا، وشرحت له الأمر، وأكَّد أنَّ المُصنّف هو (أحمد بن محمد بن عبد الباري) [٣٦].

وبعد اطلاعي على (الكواكب الدرية) للشيخ الأهدل تأكَّد لديَّ أمر النسبة، وذلك لأُمور تتعلّق بمنهجه وموارده:

الأول: قبل أنْ يشرعَ المؤلف في مقدمته وفصوله وخاتمة مصنفه نبَّهَ إلى أهمية علم العربية؛ فقال: (أمَّا بعدُ: فإنَّهُ لمَّا كان العلمُ فاضلاً مُكتسبه، وساميًا على الأقران منتخبه، وهو الصادق شرعًا بالفقه والحديث والتفسير، ولكن الآلآت ملحقةٌ به كما صرَّح بذلك كلُّ عالمٍ شهير. وكان من أشرف الآلآت على الإطلاق علم النحو، الذي حكت على وجوبه على الكفاية الاتفاق). وقد أشارَ المُصنِّفُ إلى فائدة هذا العلم (النحو) في مقدمة كتابه (الكواكب الدرية: ١٠): (وفائدة هذا العلم معرف صواب الكلام من خطئه؛ ليحترز به عن الخطأ باللسان، وغايته الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله، الموصل إلى خيري الدنيا والآخرة، فلهذا وجبت معرفته ليتوصل به الى معرفتهما، والأَولى تقديمه في الطلب على سائر العلوم؛ لأن الكلام بدون النحو لا يفهم حق الفهم، وقد لا يفهم أصلاً إلا به). وهذا القول يُذكّرني أيضًا بتعليقه اللطيف الذي أودعه في كتابه

(الكواكب الدرية: ١٨١): (والعلماء في عُرف الشرع أصحاب علوم الشرع، من تفسير وحديث وفقه، وآلاتها كالنحو والتصريف).

الثاني: تحدَّث الشيخ محمد الأهدل في كتابه (الكواكب الدرية: ٣٦٦) عن التعلق بمواطن متفرقة، بحسب الباب النحوي؛ فهو يقول: (اعلم أنَّه لا بد لحرف الجر غالبا من متعلَّق بفتح اللام، ولا بد أن يكون فعلاً او اسما يعمل عمل فعله كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وفي تعلقه بالفعل الناقص نحو كان وأخواتها، والجامد نحو نعم وبئس وعسى خلاف، والأظهر أَنَّهُ يتعلق به...) وهذا كلُّه مبسوطٌ في رسالته هذه.

الثالث: مَن يُدقِّق النظر في رسالة (تحرير قول الجمهور)، وفي كتابيه (الكواكب الدرية)، و(النفحة العطرية) يرى تشابهًا كبيرًا في تناول الأمثلة النحوية، فالشيخ الأهدل حريصٌ كلَّ الحرصِ على إعراب أمثلته.

الرابع: ذكر المُصنِّفُ في رسالته هذه عُلماء العربية المشهورين من المتأخرين: ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، والأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)، والعصامي (ت: ١٠٣٧ هـ)، وابن عنقاء (ت: ١٠٥٣ هـ). وقد رأيتُ هؤلاء كثيري الذكر في كتابه (الكواكب الدرية).

الثاني: مصادر المُصنِّف:

كان للمؤلف طريقتان في استقاء مادَّته:

الأولى: النقل عن الأعلام بالواسطة:

قام الشيخ الأهدل بذكر طائفة من الأعلام، من غير الإشارة إلى كتبهم، وهذا راجعٌ إلى أنَّ النقل كان بالواسطة، وهم: سيبويه (ت: ١٨٠ هـ)، الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)، والأخفش (ت: ٢١٥ هـ)، والمبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، والفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، وابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، وابن بَرهان (ت: ٤٥٦ هـ)، والجرجاني (ت: ٤٧١، أو ٤٧٤ هـ)، والزمخشري (ت:

٥٣٨ هـ)، والشلوبين (ت: ٦٤٥ هـ)، وابن عُصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، وأبو حيان (ت: ٧٤٥ هـ).

الثانية: ذكر الأعلام، مع الإفادة من كتبهم:

١. ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ):
   أ. الإعراب عن قواعد الإعراب.
   ب. الأوضح: (أوضح المسالك).
   ج. شرح القطر.
   د. مغني اللبيب: (وهو لم يُصرح به، وفائدته منه مُحقَّقة).
٢. الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ):
   أ. إعراب الآجرومية: طبعت بعنوان: (بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرومية).
   ب. التصريح.
   ج. شرح الآجرومية.
   د. موصل الطلاب: (وهو لم يُصرح به، وفائدته منه مُحقَّقة).
٣. الأشموني (ت: ٩٢٩ هـ): شرح الخلاصة (منهج السالك).
٤. الزرقاني (كان حيا ٩٦٥ هـ): حاشية الزرقاني على قواعد الإعراب.
٥. عبد الملك العصامي (ت: ١٠٣٧ هـ): حاشية على شرح القطر.
٦. ابن عنقاء (ت: ١٠٥٣ هـ): ولعلَّهُ أفاد من كُتبه، ولم يُصرّح بها، وهي:
   أ. تشنيف السمع.
   ب. حاشية على موصل الطلاب للأزهري.
   ج. غرر الدرر الوسيطية.

   وقد صرّح في تشنيف والسمع وغرر الدرر في كتابه (الكواكب الدرية)، والشيخ الأهدل كثير النقل عن ابن عنقاء.

٧. الدمليجي (ت: ١٢٣٤ هـ): حاشية على قواعد الأزهري.

النسخ الخطية:

أخرجت هذه الرسالة على نسختين خطيتين، وهما على النحو الآتي:

الأولى: نسخة جامع حوث الشجرة صنعاء:

تقع في أربع ورقات، لها صورة في مركز جمعة الماجد، رقم التسجيلة (٣٣٠٣٥٢) [٣٧].

وهي نسخة الأصل، ذُكر العنوان في أعلاها، ونسبة المصنَّف إلى صاحبه، وخُتمت النسخة بتاريخ النسخ وهو (عاشر شهر ربيع الآخر سنة ١٣١٧) وتتبعها رسالة للشيخ عبدالله بن عبد الباري الأهدل (ت: ١٢٧١ هـ) [٣٨]، وقد نُقلت الرسالتان من خط صارم الدين إبراهيم بن عبدالله الغالبي (ت: ١٣٢٧ هـ)، والناسخ عبد الرحمن بن أحمد.

الثانية: نسخة مكتبة العنثري صنعاء:

ولها صورة في مركز جمعة الماجد، رقم التسجيلة: (٣٢٩٦٦٨)، وتقع في ورقتين، ورمزت لها بـــ(ع).

ذُكر اسم الناسخ، وتاريخ النسخ في آخرها، الناسخ هو: (أحمد بن عبدالله بن أحمد مشكاع)، وتاريخ النسخ: (يوم الاثنين خامس شهر جمادى الأول سنة ١٢٩٥).

وهاتان النسختان تتسمان بما يأتي[٣٩]:

الأول: الإخلال بالضبط في كثير من المواضع.

الثاني: وقوع التصحيف والتحريف فيهما، مثل: (القضاعي)، والصواب (العصامي)، وأبعد من ذلك (ابن أبي حاتم)، وهو وهمٌ مُحقَّق، والصواب: (ابن بَرهان).

الثالث: إنَّهما متطابقتان في خروج نصٍّ على الجادة؛ ممَّا أدّى إلى إغلاقه، ففي نسخة الأصل (المحرم عسى يزول اذا لا لم)، وفي نسخة ح: (الحرم عسى يزول اذا لا لم)!

صور النسختين الخطية

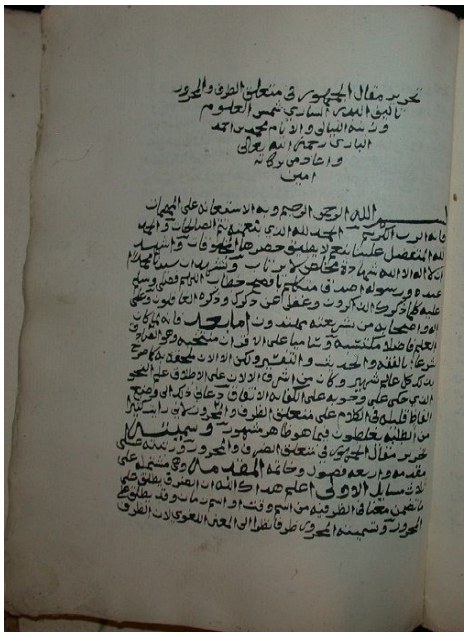

الصفحة الأُولى من نسخة الأصل

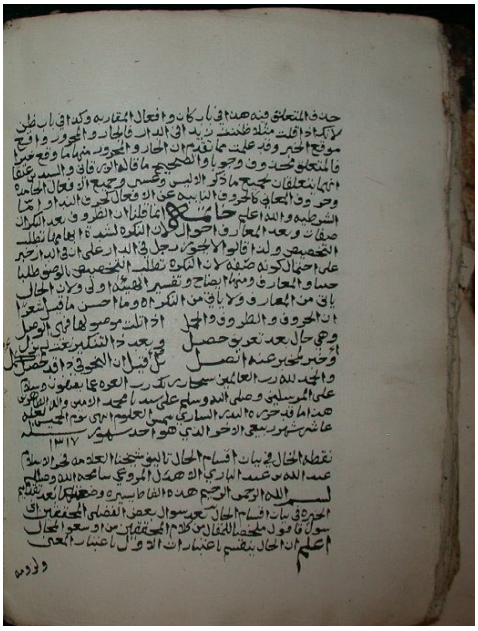

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

الصفحة الأُولى من نسخة (ح)

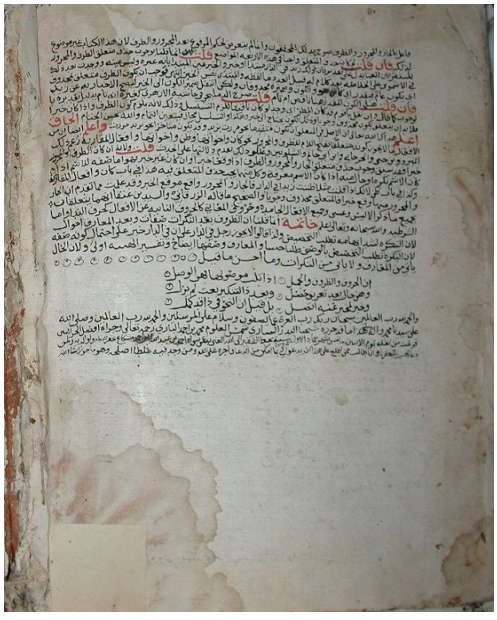

الصفحة الأخيرة من نسخة (ح)

القسم الثاني
النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه الاستعانة على المُهمات؛ فإنَّه الربُّ الكريمُ.

الحمدُ للهِ الذي بنعمتهِ تتمُّ الصَّالحات، والحمدُ للهِ المُتفضلُ علينا بنِعَمٍ لا يطيق حصرها المخلوقات. وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة مخلص لا يرتاب، ونشهد أنَّ سيدنا محمدًا عبده ورسوله، أصدق متكلم بأفصح خطاب. اللهم فصلِّ وسلِّم عليه[٤٠] كلَّما ذكرك وذكره[٤١] الذاكرون، وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون[٤٢]، وعلى آله وأصحابه من بشريعته مهتدون.

أمَّا بعدُ: فإنَّهُ لمَّا كان العلمُ فاضلاً مُكتسبه، وساميًا على الأقران منتخبه، وهو الصادق شرعًا بالفقه والحديث والتفسير، ولكن الآلآت ملحقةٌ به كما صرَّح بذلك كلُّ عالمٍ شهير. وكان من أشرف الآلآت على الإطلاق علم النحو، الذي حُكي على وجوبه على الكفاية الاتفاق[٤٣].

دعاني ذلك إلى وضع ألفاظ قليلة في الكلام على متعلّق الظرف والمجرور؛ لأنّي رأيتُ كثيرًا من الطلبة يغلطون فيما هو ظاهر مشهور.

وسميته: (تحرير مقالِ الجُمهور في متعلّقِ الظَرْفِ والمَجْرُور)

ورتبته على مقدمةٍ، وأَربعةِ فصولٍ، وخاتمة.

المقدمة

وهي مشتملة على ثلاث مسائل:

الأُولى: اعلم هداك الله أنَّ الظرف يُطلق على ما تضمن معنى (في) الظرفية من اسم وقتٍ، أو اسم زمان[٤٤]، وقد يُطلق على المجرور[٤٥]. وتسميته (المجرور) ظرفًا نظرًا إلى المعنى اللغوي؛ لأنَّ الظرف [١/ أ] في اللغة: الوعاء، وهو متناهي الأقطار كالجراب[٤٦]، والفرَّاء[٤٧] وأصحابه[٤٨]: محلاً[٤٩]. ويفهم من قولي: وقد يُطلق على المجرور، أنَّه قد لا يُطلق عليه في بعض الأحيان، وهو كذلك.

قال الزرقاني[٥٠]: ((يُطلق الظرف في الاصطلاح على ما يتناول الجار والمجرور، وتارةً على ما لا يتناوله، ولا يطلق الجار والمجرور على ما يتناول الظرف)) انتهى[٥١].

الثانية: إنَّ الخبر، والحال، والصِّفَةَ، والصِّلَةَ[٥٢] إذا كانت جارًا، أو مجرورًا فالحكم إنَّما هو للمجرور، لا له مع الجار[٥٣]. قال في (الأوضح): ((وإذا كان الخبر ظرفًا، أو مجرورًا))[٥٤] ولم يقل: أو[٥٥] جارًا ومجرورًا[٥٦]، وخرَّج بذلك عبد الملك العصاميّ[٥٧]، واعترض ابن هشام، حيث قال في (شرح القطر): ((أو جارًا و[٥٨]مجرورًا[٥٩]، فإن قلت: لِمَ إنَّ الحكم للمجرور فقط؟ قلت: لأنّ الجار إنما وضع لجرِّ معاني الأفعال إلى الأسماء، فحكمه حكم الوسائل)) [٦٠].

الثالثة: ذكر بعضهم أنَّ الظرف، والمجرور إذا كان متعلقهما محذوفًا وجوبًا كان غير لغو، وإلَّا فهو لغو. نحو: مررتُ بزيدٍ. انتهى[٦١].

ولعلَّ المراد بكونه "لغوًا" أنَّهُ لا يكون مستقرًا للضمير العائد إلى المبتدأ، أو الموصول، أو الموصوف، أو صاحب الحال، والله أعلم[٦٢].

ثم رأيت الأزهري[٦٣] ذكر الفرق بينهما في (إعراب الآجرومية)، فقال: ((والفرق بينهما: أنَّ الظرف اللغو ما كان عامله خاصًا، سواء كان جائز الحذف، نحو: بسم الله، أو واجبه كـ(يوم الخميس صمت فيه)، سمي بذلك لأنهم ألغوه، حيث لم يجعلوه متحملاً ضميرًا. والمُسْتَقَر ما كان عامله عامًا كالاستقرار، ولا يكون إلا واجب الحذف، كما في الواقع خبرًا، أو صفةً، أو صلة[٦٤] أو حالاً)) [٦٥] انتهى.

الفصل الأول
فيما يتعلق من المجرورات، وما لا يتعلق

قال ابن هشام[٦٦] في (قواعد الإعراب) ما ملخصه: ((لا بد من تعلق الجار والمجرور بفعل، أو بما في[٦٧] معناه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [٦٨].

ويستثنى من حروف الجر أربعة لا تتعلق بشيء:

أحدها: الحرف الزائد[٦٩] كـ(الباء) في[٧٠] قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [٧١]، وكـ(مِن)[٧٢] الزائدة في نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ [٢/أ]غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾[٧٣] .

والثاني: (لعلّ) في لغة من يجر بها، وهم: عقيل، قال شاعرهم[٧٤]:

فقلتُ: ادعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوتَ ثَانِيًا لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ[٧٥]

والثالث: (لولا) في قول بعضهم: لولاي، ولولاك. ان هذا مذهب سيبويه[٧٦]من أن (لولا)[٧٧] جارة غير متعلقة بشيء[٧٨]، والأكثر أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت[٧٩].

الرابع: (كاف) التشبيه، نحو: زيد كعمرو، وزعم الأخفش[٨٠]، وابن عصفور[٨١] انها لا تتعلق بشيء، وفيه نظر[٨٢]))[٨٣] انتهى.

قلتُ: احتج للأخفش سعيد بن مسعدة[٨٤]، وابن عصفور[٨٥] بقولهما: إن كان المتعلق به "استقرّ" فالكاف لا تدل، وإن كان فعلاً مناسبًا للكاف، وهو (أشبه)، فهو متعدٍ بنفسه لا بالحرف، وجر في المعنى يمنع انتفاء دلالة الكاف على الاستقرار[٨٦].

قال فيه[٨٧]: (والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار) [٨٨] انتهى، (وهو في ذلك تابعٌ لابن حيّان[٨٩] رحمهما الله -تعالى-[٩٠])[٩١].

فإن قلت: وبم[٩٢] يحتج لعدم تعلق الحرف الزائد؟ قلت: بأن التعليق هو الارتباط المعنوي، والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله، وإنّما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيدًا[٩٣].

الفصل الثاني
في المتعلَّق به "بفتح اللام"

اعلم هداك الله أنَّ المتعلَّق به الأصل فيه أنْ يكون مذكورًا، وقد يكون محذوفًا، نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم)، أي: ابتدئ[٩٤].

وهو إمَّا فعلٌ، أو اسم يعمل عمله، سواء كان الفعل ماضيًا، نحو: (مررتُ بزيدٍ)، أو أمرًا إذا فُسِّر به، نحو: (المحرم عسى يزول إذا لا لم) [٩٥]، أو مضارعًا، نحو: تصلي في المسجد. وهذه أمثلة المجرور، ومثله: الظرف في جميع ذلك، مع أنَّه يُسمى ظرفًا كما تقدم[٩٦].

والذي يعمل عمل فعله سبعةٌ[٩٧]:

[الأول] [٩٨]: اسم الفاعل، نحو: زيد جالسٌ في البيت أو عندك.

الثاني: أمثلة المبالغة، نحو: زيد ضروب في الدار، وأمام الأمير.

الثالث: اسم المفعول، نحو: أبو بكر مسرورٌ بالصحبة، و[٩٩]عند النبي- صلوات الله عليه وآله[١٠٠] وسلم-.

الرابع: الصفة المشبهة، نحو: رأيتُ رجلاً حسن الوجه في القوم، أو عند عمرو.

الخامس: اسم التفضيل[٢/ب]، نحو: أبو بكر أفضل من عمر، أو عندنا.

السادس: المصدر، نحو: عجبتُ من جلوسك في السوق، أو عند الأمير.

السابع: اسم[١٠١] الفعل، وهو ثلاثة أقسام[١٠٢]:

الأول: ما يسمى به الماضي، كـ (هيهات العقيق منا، أو عندنا).

الثاني: ما يسمى به الأمر، نحو: (صه في المسجد، أو عند القاضي).

الثالث: ما يسمى به المضارع، نحو: (أُوّه من زيدٍ، أو عند الظالم).

أقول: ويلحق بهذه السبعة[١٠٣] ما في معناها من الأسماء، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾[١٠٤]. قال في (التصريح): ((﴿ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾: متعلق بإله؛ لأنَّه بمعنى: معبود)) [١٠٥]. فان قلت: لم يذكر فعل التعجب!

قلت: لا حاجة إلى ذكره في مع شمول الفعل له، فهو داخل تحت قولي: (بفعلٍ)؛ فتبيّن لما[١٠٦] ذكرناه أنَّ متعلّق الظرف لا يكون إلا فعلاً، أو اسما فيه معنى الفعل، وهي الأسماء التي مرَّت، أو ما في معناها[١٠٧].

فإنْ قلتَ: ما معنى الفعل[١٠٨]؟

قلتُ: دلالته على الحدث والزَّمان ماضيًا كان، أو استقبالاً، أو حالاً.

فإنْ قلتَ: اختصَّ التَّعلُّقُ بالأفعالِ، أو ما عمل عَملها!

قلتُ: لأنَّ المُتعلِّقَ -بكسر اللام- معمولٌ للمتعلَّق بفتحها، والأصلُ في العاملِ أنْ يكونَ فعلاً.

الفصل الثالث

في ذكر المواضع التي يجب فيها حذف المتعلَّق- بفتح اللام-

اعلم هداك الله -تعالى- أنّ المتعلَّق إما مذكور أو محذوف جوازًا[١٠٩]، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم، ويجب حذف [متعلَّق] الظرف، أو المجرور خبرًا، أو حالاً، أو[١١٠] صفةً، أو صلةً[١١١].

فالأول نحو: زيدٌ في الدار، أو أمامك.

الثاني نحو: جاءني زيد في المدرسة، أو عند الأمير.

والثالث نحو: هل رجل في الدار، أو ذاك[١١٢] جالس.

والرابع نحو: جار الله في المسجد، أو عند الشيخ.

فتقول في الأول: والجار والمجرور، والظرف وما أُضيف اليه شبه جملة متعلق بمحذوف [٣/أ] وجوبًا في محل رفع خبرًا على[١١٣] القول بأنّه الخبر، والصحيح أن الخبر هو المتعلق[١١٤].

وتقول في الثاني: والجار والمجرور، والظرف وما أُضيف إليه: شبه جملة متعلق بمحذوف وجوبًا في محل نصب على الحال، والعامل فيهما هو العامل في صاحبها[١١٥].

وتقول في الثالث: والجار والمجرور، والظرف وما أُضيف إليه: شبه جملة متعلق بمحذوف وجوبًا في محل رفع صفة.

وتقول في الرابع: والجار والمجرور، وما أُضيف إليه أو الظرف: شبه جملة لا محل لها من الإعراب، صلة الموصول، والعائد مستتر، تقديره (هو) كما سيأتي.

فهذه أربعة مواضع يجب فيها حذف متعلق المجرور والظرف،.

ويزيد الظرف في موضعين، لا يشاركه فيها المجرور بشرط أن يكون الظرف زمانيًا.

فالأول: المشتغل عنه العامل بنصبه لمحل ضمير، كـــ(يوم الخميس صمت فيه)[١١٦].

الثاني: ما سمع فيه الحذف، نحو قولهم في المثل لمن ذكر أمرًا تقادم عهده: (حينئذٍ الآن) بنصب "حين"، و"الان" بفعلين محذوفين وجوبًا، والتقدير: كان ذلك، واسمع الان[١١٧].

تنبيه:

قال في (التصريح): ((يستثنى من الظروف ما قُطِعَ عن الإضافة، وبُني على الضم أنه لا يقع صفة، ولا صلة، ولا حالاً، ولا

خبرًا. لا يقال: مررتُ برجلٍ أَمامُ، ولا جاءَ الذي أَمامُ، ولا رأيتُ الهلالَ أَمامُ، ولا زيدٌ أَمامُ؛ لئلا يجتمع ثلاثة أشياء: القطع، والبناء، ووقوعها موقع شيء آخر)) [١١٨] انتهى.

الفصل الرابع
في التقدير

المتعلق، وهل هو فعل، أو اسم يعمل عمله؟ وهل الضمير الذي كان في المتعلق يُقدّر في الظرف والمجرور، أم لا؟

اعلم وفّقنا الله وإياك: أنه يجوز في الخبر، والحال، والصفة أن تقدره فعلاً، أو اسما يعمل عمله، ولا بد أن يكون ذلك كونًا مطلقاً[١١٩]، مثل: كائن، ومستقر؛ أو كان، واستقر. ومعنى (كونًا) أي[١٢٠]: وجودًا، ومعنى مطلقًا، أي: غير مقيد[١٢١].

فإن قلت: ينافي ذلك قوله-تعالى-: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا [٣/ب] عِندَهُۥ ﴾ [١٢٢]، فإن (مستقر) كون مطلق، ولم يحذف وقد قلتم بوجوب حذف الكون المطلق[١٢٣].

قلت: قال الأزهري: ((ذلك محمول على عدم التزلزل والانتقال؛ لا أَنَّهُ كون مطلق)) [١٢٤].

فإن قلت: هل الأولى تقديره في هذه الثلاثة فعلاً أو اسمًا[١٢٥]؟

قلت: أما في الخبر فالأولى تقديره اسمًا، على الصحيح عند جمهور البصريين، وحجتهم في ذلك: أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا[١٢٦].

وخالف الزمخشري[١٢٧]، والفارسي[١٢٨] قالا: إنَّ الأولى[١٢٩] تقديره فعلاً[١٣٠]، وحجتهم في ذلك: أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف، ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً، واما في الحال فالأولى تقديره فعلاً، إن قُدّر في موضع الجملة، وعليه الأكثرون[١٣١].

وإن[١٣٢] قلنا: إنهما في موضع المفرد قُدرا اسمًا، وقد علمت أنّ الأول [مذهب] الأكثرين، كما في (التصريح) [١٣٣].

وأما في الصفة، فالأولى تقديره فعلاً؛ لأنه من قبيل الوصف بالجملة قياسًا على الحال.

وإذا علمت جواز تقدير الفعل، والاسم في الخبر، والحال، والصفة؛ فاعلم هداك الله -تعالى- أنه يتعيّن تقدير الفعل في الصلة، وإذا قلت- مثلاً- : (جاء الذي في الدار)، فالتقدير: جاء الذي استقر، أو كان في الدار. ولا يجوز أن يقدر (مستقرًا)، أو (كائنًا)؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله المستقر ليس بجملة، والصلة لا بد فيها أن تكون غير مفردة. صرّح بذلك غير واحد من المحققين[١٣٤].

فإن قلت: أين العائد على الموصول، والرابط بين المبتدأ والخبر، والحال وصاحبها، والصفة والموصوف في الأمثلة المتقدمة؟

قلت: العائد، والرابط ضمير مستقر[١٣٥] في الظرف والمجرور، انتقل إليه من الفعل، أو ما يعمل عمله، واستقرّ فيه، والذي يسمى الظرف والمجرور (مستقرًا)، ويسمى الضمير (مستقِرا) [١٣٦] بكسرها، ذكر ذلك الأزهري في (شرح الأزهرية) [١٣٧] [٤/أ] هذا الضمير فاعل الجار والمجرور، والظرف. صرّح بذلك المحققون[١٣٨].

وإنما لم يتعرّض لحكم المرفوع، بعد المجرور والظرف؛ لأن هذا الكتاب غير موضوع لذلك[١٣٩].

فإن قلت: لمَ كان حذف المتعلق[١٤٠] واجبًا في هذه الأربعة المواضع؟

قلت: إنما قلنا بوجوب حذف متعلق الظرف، والمجرور (المستقر)؛ لأنّ المعنى يدل على تقدير؛ فإن قولك: (زيد في الدار): مبتدأ، أو خبر، والخبر عين المبتدأ؛ بأنه غيره وليس عينه[١٤١].

ووجدت بعد ذلك في (الأشموني[١٤٢] على الخلاصة) بعد كلام له قبيل العدد، ما لفظه: ((والمبتدأ نفس الخبر))[١٤٣] انتهى.

فوجب أنْ يكون الظرف متعلقًا بمحذوف، أي: يكون عامًا فيقدر، أي: كائن هو، والكون وضميره محذوفان، ولكن انتقل ضمير الكون إلى الخبر ليصبح الإخبار به عن زيد[١٤٤].

فإن قلتَ: هل الكون المقدر –هنا– ناقص، ام تام؟

قلت: صرّح الدمليجي[١٤٥] في (حاشية: الأزهري)[١٤٦]، كغيره: أنه تام[١٤٧]، بدليل تقديره بالوجود[١٤٨]، كما قال. وإنْ تقل: (يا قوم قد كان المطر)، أي: وجد[١٤٩] لو كان ناقصًا للزم التسلسل، وذلك لأنه يلزم كون الظرف (خبر)[١٥٠]، وإذا كان خبرًا، فلا بد أن يتعلّق بكون محذوف[١٥١] وجوبًا، وذلك الكون يحتاج إلى (خبر)، وهكذا والتسلسل محال[١٥٢]، فيتعين التمام، والله يحسن الختام.

إلحاق: اعلم هداك الله –تعالى– أن الأصل في المتعلق أن يكون متقدمًا، نحو: مررت بزيد، وقد يكون متأخرًا، نحو: بزيد مررت.

واعلم أيضًا: أن من الأفعال ما لا يجوز كونه متعلَّقًا –بفتح اللام– للظرف والمجرور، نحو[١٥٣]:

- كان وأخواتها.
- وظن وأخواتها[١٥٤].
- وأفعال المقاربة.

زعم ذلك المبرد[١٥٥]، وابن جني[١٥٦]، والجرجاني[١٥٧]، وابن أبي حاتم[١٥٨]، والشلوبين[١٥٩]، وعلّلوا ذلك بعدم دلالتها على الحدث[١٦٠].

قلت: ولأنه إن كان ذلك الظرف، و[١٦١]المجرور خبرا فقد سبق وجوب حذفه (متعلق) الجار والمجرور، والظرف إذا وقعا خبرا، وإن كان غير خبر فهو إما صفة للاسم إذا كان الاسم نكرة، أو حال منه إذا كان الاسم معرفة، وكل منهما يجب [٤/ب] حذف المتعلق فيه، هذا في باب كان، وافعال المقاربة، وكذا في باب ظنّ؛ لأنَّك إذا قلت–مثلا– ظننت

زيدًا في الدار، فالجار والمجرور واقع موقع الخبر، وقد علمت مما تقدم أن الجار والمجرور، منهما ما وقع خبرا، فالمتعلق محذوف وجوبا.

والصحيح ما قاله الزرقاني[١٦٢]، والسيد ابن عنقاء[١٦٣] انهما يتعلقان بجميع ما ذكر، إلا ليس، وعسى، وجميع الأفعال الجامدة، وحروف المعاني، كالحروف النائبة عن الأفعال: كحرف الندا، وإمَّا الشرطية[١٦٤]، والله أعلم.

خاتمة

إنَّما قلنا: إنَّ الظروف بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال[١٦٥]؛ لأن النكرة لشدة إبهامها[١٦٦] تطلب التخصيص، ولذا قالوا: لا يجوز (رجل في الدار) على أن (في الدار): خبر، على احتمال كونه صفة؛ لأن النكرة تطلب التخصيص بالوصف طلبا حثيثًا[١٦٧]، والمعارف وظيفتها[١٦٨]: إيضاح وتفسير الهيئة أولاً[١٦٩]؛ ولأن الحال يأتي من المعارف، ولا يأتي من النكرات[١٧٠]. وما أحسن ما قيل شعرًا[١٧١]:

إنَّ الحروف، والظروف، والجمل إذا تلت موصولها، فهي الوصل[١٧٢]

وهي حال بعد تعريف حصل وبعد ذا التنكير نعت لم يزل

أو[١٧٣] خبر لمخبر عنه اتصل بل قيل ان النحو في ذا قد كمل

والحمد لله رب العالمين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين[١٧٤]، وصلى الله على سيدنا محمد الأمين، وآله الطاهرين.

هذا ما قد حرره البدر الساري شمس العلوم. انتهى.

يوم الخميس لعلَّهُ عاشر شهر ربيعي الآخر، الذي هو أحد شهور سنة ١٣١٧.

الهوامش

(١) الخصائص: ٣/ ٢٥٦.

(٢) ينظر في تفصيل حياته: هدية العارفين: ٢/ ٣٨٠؛ ونيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر: ٢/ ٢٢٤- ٢٢٥؛ والأعلام: ٦/ ١٩؛ ومعجم المطبوعات: ١/ ٤٩٦؛ ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن: ٢٩٠، ٤٠٢؛ وهجر العلم: ٤/ ٢٠١٥- ٢٠١٦؛ وكواكب يمنية في سماء الإسلام: ٥٢٣- ٥٢٤.

(٣) بلدة عامرة في عُزلة العَبْسِيَّة، إحدى قرى وادي سهام، وتبعد عن ثغرِ الحُدَيْدَة شرقًا بنحو عشرين كيلومترًا، كانت من معاقل العلم الشهيرة في تهامة اليمن. هجر العلم: ٤/ ٢٠٠٢.

(٤) فصّل السيد أحمد حمود شميلة الأهدل القول في نشأته، وشيوخه، وتلامذته، عندما ترجم للشيخ محمد بن أحمد الأهدل في مقدمة كتابه (إفادة السَّادة العُمد بتقرير معاني نظم الزُّبد: ٦٥- ٦٨).

(٥) نيل الوطر: ٢/ ٢٢٤؛ وينظر تفصيل ذلك في ترجمة المُصنِّف المودعة في أول كتابه (فتح الكريم القريب: ٥- ١٣).

(٦) الأعلام: ٦/ ١٩.

(٧) نيل الوطر: ٢/ ٢٢٥.

(٨) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: ٢٩٠.

(٩) هجر العلم ومعاقله في اليمن: ٤/ ٢٠١٥.

(١٠) فتح الكريم القريب: ٩.

(١١) القول للسيد أحمد حمود شميلة الأهدل، عندما عرف بالشيخ محمد الأهدل عند تقديمه لكتاب (إفادة السادة العُمد بتقرير معاني نظم الزُّبد: ٦٧).

(١٢) نيل الوطر: ٢/ ٢٢٥.

(١٣) له أكثر من طبعة، وسأُحيل على طبعة دار عمر بن الخطاب، ومكتبة الإمام الوادعي- صنعاء، ط/١، ١٤٢٨ هـ.

(١٤) تحقيق: عبدالله بن محمد الأهدل، دار النشر للجامعات -صنعاء، ط/١، ٢١٠.

(١٥) قال عبدالله الحبشي (جامع الشروح والحواشي: ٢/ ١٦١٨): (تنقيح الفوائد على أبيات الشواهد (شواهد القطر على حروف المعجم)... خ جامع صنعاء الغربية ٢٤٣، وأُخرى جامع أوقاف ١٢٦٩).

(١٦) قال محقق (النفحة العطرية: ١٩): (مخطوط).
وينظر: نيل الوطر: ٢/٢٢٥.
(١٧) عن: (إفادة السادة العُمد بتقرير معاني نظم الزُّبد: ٦٧).
(١٨) فتح الكريم القريب: ١٠.
(١٩) ينظر: نيل الوطر: ٢/ ٢٢٥؛ وهجر العلم: ٤/ ٢٠١٦.
(٢٠) عن: (إفادة السادة العُمد بتقرير معاني نظم الزُّبد: ٦٧).
(٢١) ينظر: نيل الوطر: ٢/ ٢٢٥؛ وهجر العلم: ٤/ ٢٠١٥.
(٢٢) ينظر: رصف المباني: ٢٢٩؛ وشرح قواعد الإعراب: ٢٢٠؛ والمكشاف الجلل: ٥٥.
(٢٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/ ٢٠- ٢١.
(٢٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٧ (كيفية تقديره باعتبار المعنى)؛ وفرائد العقود العلوية: ٢/ ٨٣٨.
(٢٥) الأُصول: ١/ ٦٢- ٦٣.
(٢٦) الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٥٣- ١٥٤.
(٢٧) ينظر: نتائج الفكر: ٤٢١- ٤٢٢. وتابعه في هذا ابن قيم الجوزية في كتابه (بدائع الفوائد: ٣/ ٨٩٣- ٨٩٥)، وقد تعقَّب على السُّهيلي الأُستاذ عبد الباسط محمد في كتابه (المكشاف الجلل: ١١٢- ١١٣)
(٢٨) إرشاد السالك: ١/ ١٧٠.
(٢٩) ينظر: مبرز القواعد الاعرابية: ٣٥٣؛ والكواكب الدرية: ٣٢٥.
(٣٠) شرح المفصل: ٣/ ١٥١.
(٣١) البديع في علم العربية: ج١، مج١: ٧٦؛ وينظر تفصيل هذا في: الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٥٠٣- ٥١٣.
(٣٢) وقفتُ على كتاب (إحكام المعروف من أحكام الظروف) لعبد السلام بن الطيب الفاسي (ت: ١١١٠ هـ)، تحقيق: عبد الإله أحمد نبهان، طبع في كتاب (ثمرات الامتنان: دراسة أدبية ولغوية، مهداة إلى الأُستاذ حسين نصّار بمناسبة بلوغه الخامسة والسبعين)، أعدَّها عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢: ص ٥٥١- ٥٧٤؛ ولكنه لم يفصل القول في قضية التعلق.
(٣٣) طُبع أيضًا في كتاب (ثمرات الامتنان): ص ٣٨٧- ٤١٣.

(٣٤) ينظر: إيضاح المكنون: ١/١٩؛ والإعلام: ٦/ ١٦.

(٣٥) ينظر: إيضاح المكنون: ٣/ ١٩.

(٣٦) جرى هذا الاتصال في الثانية عشرة من ظهر يوم الأربعاء ٢٣/ربيع الآخر/١٤٢٩هـ، الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٩م.

(٣٧) في قاعدة بيانات المركز أنَّها سبع أوراق، وليس بصواب.

(٣٨) ينظر: هجر العلم: ٤/ ٢١٥- ٢١٦.

(٣٩) في يوم السبت الثالث من شوال ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣/٨/١٠م اتصلت هاتفيًا بالدكتور محمد كامل (العامل في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث)، بغية الحصول على نسخة ثالثة تفكُّ هذه الإشكالات؛ فذكر لي نسخة في مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية في اليمن؛ فقمت بمراسلة هذه المؤسسة، ثم زوَّدني القائمون عليها - مشكورين- بالنسخة التي عندهم؛ وإذا هي نسخة الأصل التي عندي.

(٤٠) في (ع): تكررت كلمة (عليه).

(٤١) (وذكره): لم ترد في الأصل، وهي من (ع).

(٤٢) كثير من العلماء يسوق هذه الهيئة في الصلاة على النبي ﷺ، وقد وجدت نحوها عند الامام الشافعي في مقدمة كتابه (الرسالة: ١٦).

(٤٣) هذا الذي حكاه المصنف أشار إليه في كتابه (الكواكب الدرية: ١٠)، وهو معلوم لدى علماء الشريعة، وأهل العربية على اختلاف فنونهم. ينظر في تفصيل هذا: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية:٣٣١؛ وروضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام:١/٤٥٩.

(٤٤) ينظر: الأُصول: ١/ ١٩٠- ١٩١؛ وارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٨٩.

(٤٥) هذا اصطلاح معروف عند المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية. ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: (١/ ٨١، ٢١٩، ٢/ ٥٢٢)؛ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ق١/ج١/٢٧٥.

(٤٦) قال الجوهري (الصحاح: ٤/ ١٣٩٨ مادة "ظرف"): (الظرف: الوعاء، ومنه: ظروف الزمان والمكان عند النحويين)؛ وينظر: لسان العرب: ١١/ ١٣٣ (ظرف).

(٤٧) الفرَّاء: يحيى بن زياد، أبو زكريا الفراء، من أئمة الكوفيين (ت: ٢٠٧ هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٣١- ١٣٢؛ ونزهة الألباء: ٥٩- ٦٣.

(٤٨) وللوقوف على هذه التسمية، يُنظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٨، ١١٩؛ والمُذكَّر والمُؤنَّث له: ٩٨؛ والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/ ٥٠٨.

(٤٩) قال ابن السراج (الأُصول: ١/ ٢٠٤): (الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا، يسميها الكسائي صفة، والفراء يسميها محال)؛ وقال أبو حيان الأندلسي (ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٨٩): (وما اصطلح عليه البصريون من التسمية بالمكان والزمان بالظرف ليس يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفًا، بل يسميه الفراء وأصحابه محلاً، والكسائي يسمي الظروف صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح).

قلتُ: والمراد بالمحل عند الكوفيين: ظرف المكان فقط، وقد أوضح ذلك الأُستاذ عبد الباسط محمد في كتابه النافع (التحقيقات المرضية في تبيان مصطلحات النحو الكوفية: ٣١٠- ٣١١)، فالأمر فيه تفصيل!

(٥٠) الزرقاني: شهاب الدين، أحمد بن محمد الزرقاني، المالكي، النحوي (كان حيا ٩٦٥هـ). ينظر: معجم المؤلفين: ١/ ٢٦٤؛ وجامع الشروح والحواشي: ١٦٢٧/٢.

(٥١) حاشية الزرقاني: ٢٦٢، وفيها: (لما كان الظرف يطلق تارة في الاصطلاح على ما يتناول الجار والمجرور، وتارة على ما لا يتناوله ولا يطلق الجار والمجرور (إلَّا) على ما يتناول الظرف). وكان ينبغي إسقاط (إلَّا) لذا عقَّب محقق الحاشية على (إلَّا): (سقط من (أ): إلَّا).

(٥٢) في (ع): (والصلة والصفة).

(٥٣) قال الأهدل في كتابه (الكواكب الدرية: ١٥٩): (ولو قال: والمجرور، لكان أولى؛ لأنَّ المحل للمجرور وحده على الأصح، لا لهما معًا). وينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ق١/ج١/٢٧٥.

(٥٤) جاء في (أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري: ١/ ٢٠٠): (فصل: ويقع الخبر ظرفًا، نحو: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾، ومجرورًا نحو: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، والصحيح أنَّ الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف، وأن تقديره: كائن، أو مستقر، لا كان أو استقر، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف أو المجرور). وينظر: (التصريح: ١/ ٥٣٧- ٥٣٧؛ وحاشية ياسين: ١/ ١٦٦- ١٦٧)

(٥٥) (أو): زيادة من (ع).

(٥٦) بعض المعربين يقولون في إعراب الجار والمجرور: (حرف الجر متعلق بكذا)، وبعضهم يقول: (المجرور متعلق بكذا)، وبعضهم يقول: (الجار والمجرور متعلق

بكذا)، فينسب التعلق إلى مجموعهما. قال العمراني (حاشية العمراني على مبرز القواعد الإعرابية: ٣١٩- ٣٢٠): (وكلٌّ من المقالات صحيح على تفصيل، وهو أنَّ التعلق إذا أُريد به العمل، والمتعلق بالكسر هو المعمول، وبالفتح هو العامل؛ فالمجرور فقط هو المتعلِّق؛ لأنَّه هو المعمول... وإذا أُريد بالتعلق الارتباط المعنوي، فكلٌّ من الحرف ومدخوله ومن مجموعهما تصح نسبة التعلق إليه؛ لتحقق الارتباط بين العامل وبين كلٍّ من الثلاثة).

(٥٧) رسم في النسختين (القضاعي)، وهو تصحيفٌ، وانما هو: العصامي، عبد الملك بن جمال الدين بن إسماعيل (ت: ١٠٣٧ هـ). وله ذكرٌ كثير في كتاب الأهدل (الكواكب الدرية: ٣٢٥، ٣٦١). (ينظر: البدر الطالع: ١/ ٤٠٣؛ وهدية العارفين: ١/ ٦٢٨)، له شرح على القطر بعنوان (بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام: ١١٩)، جاء فيه: (((و) حرفًا (جارًّا) غير زائد، (ومجرورًا) به، أي: مجموعهما (كـــ) قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ ، و(تعلقهما)، أي: الظرف والجار والمجرور إما (بمستقر)، والمراد به كل ما كان وصفًا من الأكوان العامة، (أو باستقر)، والمراد به كل ما كان فعلاً كذلك)). ولم أُصب المنقول عن المصنف في شرحه هذا. ولكن للمصنف حاشية على شرح القطر، صرّح بها في أكثر من موضع في شرحه هذا، قال في (ص ١١٤): (قال المصنف في شرحه: وفي هذا الدليل بحثٌ. ذكرته في الحاشية التي كتبتها عليه).

(٥٨) وفي (ع): (أو)، وهو مخالف لما في القطر وشرحه.

(٥٩) قال في (القطر: ١١٩): (وظرفًا منصوبًا، نحو: (والركب أسفل منكم)، وجارًا ومجرورًا كـــ(الحمد لله رب العالمين))، وقال في (شرح القطر: ١٢٠): (أي يقع الخبر ظرفًا منصوبًا... وجارًا ومجرورًا، كقوله تعالى: (الحمد لله رب العالمين)، وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبًا، تقديره: مستقر، أو استقرَّ).

(٦٠) قال المالقي (رصف المباني: ٢٢٩): (واعلم أنَّ الباء وسائر حروف الخفض لا بد أن تكون متعلقة بفعل، أو ما فيه معنى الفعل، أو رائحة الفعل؛ لأنَّ الجار والمجرور في موضع معمول مستدعٍ لواحد من ذلك). وقال ابن الحاجب (أمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٥٤- ٣٥٥)-وهو يشرح عبارة الزمخشري في حروف الإضافة-: (فقال -أي الزمخشري-: وهي أنْ تُفضي بمعاني الأفعال لا الأسماء: يعني توصل معاني الأفعال، أو ما هو في معناها إلى ما بعدها من الأسماء، ولما

كانت هذه الحروف بهذا المعنى لم يكن بد من فعل أو ما هو في معنى فعل توصل معناه الى ما بعدها، فلذلك احتاجت الى متعلق).

(٦١) جاء في (العقد الوسيم، للأخفش الصنعاني: ٥٥): (ولعلَّ الأحسن أنْ يقال: إنْ أمكن تقدير العام معها كما ذكر فمستقر؛ وإلا فـ(لغوٌ) محذوف المتعلق، نحو: من لك، وما بعده) ينظر: فرائد الدر النظيم: ٧٢- ٧٣؛ وإحكام العقد الوسيم: ٩٣- ١٠٢؛ والطلاء الرخيم: ٤٨- ٤٩.

(٦٢) ينظر: حاشية الصبان: ١/ ٣١٠؛ وحاشية الخضري: ١/ ٢٠٧- ٢٠٨.

(٦٣) زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهري، الشافعي، النحوي، يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥ هـ).

ينظر: الضوء اللامع: ٣/ ١٧١؛ وشذرات الذهب: ١٠/ ٣٨- ٣٩.

(٦٤)في (ع): (وصلة).

(٦٥) بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرومية: ٢٢، بتصرف.

(٦٦) جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد، ابن هشام الأنصاري، النحوي (ت: ٧٦١ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٦٤- ٦٦؛ وشذرات الذهب: ٨/ ٣٢٩- ٣٣٠.

(٦٧) في (ع): (بما فيه معناه). وفي الإعراب عن قواعد الإعراب: (أو ما في معناه).

(٦٨) سورة الفاتحة، من الآية: ٧.

(٦٩) قال الأزهري (موصل الطلاب: ٧٧): (وانما لم يتعلق الزائد بشيء؛ لأنَّ التعلق هو الارتباط المعنوي، والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله، وانما يؤتى به في الكلام تقوية وتأكيدًا).

وفي إطلاق الزائد في كتاب الله نظر وبحث، قال الأهدل في كتابه (الكواكب الدُّرية: ٣٤٢): (وقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[سورة النساء، من الآية: ١٥٧]، وإعرابه: (ما): نافية، و(لهم): جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، (به): جار ومجرور في محل نصب على الحال من علم، (من): زائدة، ويقال لها صلة أدبا)، نبهنا عليه في كتابنا (علم إعراب القرآن تأصيل وبيان: ٢٣٠- ٢٣٢).

(٧٠) في (ع): (من).

(٧١) سورة النساء، من الآية: ٧٩، ١٦٦.

(٧٢) في (ع): (أو كمن).

(٧٣) سورة فاطر، من الآية: ٣.

(٧٤) اقتصر ابن هشام في قواعده على الشطر الثاني منه، والبيت لكعب بن سعد الغنوي من قصيدة طويلة. وروايته: (فقلت ادعُ أُخرى وارفع الصوت جهرةً ...)، أو (فقتُ ادعُ أُخرى وارفع الصوت دعوةً). ينظر: مغني اللبيب: ٢٨٣- ٢٨٤؛ والمقاصد النحوية: ٢/ ٤٣٠- ٤٣١؛ وساقه الأهدل في (الكواكب الدرية: ٣٦٥) بمثل ما ذكره في رسالته هذه.

(٧٥) قال الكافيجي (شرح قواعد الإعراب: ٢٣١): (وإنما لم تتعلق بشيء؛ لأنَّها كالحرف الزائد في موضع رفع بالابتداء، يدل على ذلك ارتفاع ما بعد على الخبرية... أبي المغوار: مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وقريب: خبره، ومنك: متعلَّق به، وإنما دخلت لمجرد إفادة معنى التوقع، لا للتعدية).

(٧٦) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، إمام العربية، صحب الخليل، له (الكتاب)، (ت: ١٨٠ هـ). ينظر: انباه الرواة: ٢/ ٣٤٦؛ وبغية الوعاة: ٢/ ٣٢٠- ٣٢٢

(٧٧) في الأصل، و(ع): (لو).

(٧٨) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٣- ٣٨٤؛ ورصف المباني: ٣٦٤.

(٧٩) ينظر: المقتضب: ٣/ ٧٣؛ وشرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٨١- ٤٨٢ .

(٨٠) الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، المجاشعي، له (معاني القرآن)، وغيره. (ت: ٢١٥ هـ). ينظر: انباه الرواة: ٢/ ٣٦؛ وبغية الوعاة: ١/ ٥٧٠- ٥٧١.

(٨١) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي، الاشبيلي، النحوي، (ت: ٦٦٩ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٠١؛ والبلغة: ٢١٨- ٢١٩.

(٨٢) قوله: (وفيه نظر) ساقطة من (ع).

(٨٣) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٥٥- ٥٨. والأهدل قام باختصار نص ابن هشام.

(٨٤) في رأي الأخفش ينظر: الجنى الداني: ١٣٧.

(٨٥) وفي رأي ابن عصفور ينظر كتابه: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٩٢.

(٨٦) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٣؛ وموصل الطلاب: ٧٩- ٨٠.

(٨٧) القائل هو ابن هشام الأنصاري.

(٨٨) هذا مأخوذ من مغني اللبيب: ٤٢٣. وقال المالقي (رصف المباني: ٢٧٥): (وأما ما كان من نحو قولك: زيد كعمرو، فحملها على الحرفية، وتكون جارة، وهي وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفًا، أحلا محله عاملاً فيهما كسائر حروف الجر

مع ما بعدها بعد المبتدآت، فإذا قلت: زيد من بني تميم والمال لك وزيد في الدار وشبه ذلك، فالخبر للمبتدأ مقدر من الكون والاستقرار الشاملين جميع الأفعال، تقديره: كائن أو مستقر، وبه يتعلق الجار والمجرور، وأحلا محله، فكذلك في الكاف إذا قلت: زيد كعمرو، فالتقدير: زيد كائن كعمرو).

(٨٩) هكذا في النسختين الخطيتين، والمشهور (أبو حيان) بكنيته، لا بنسبه، وهو محمد بن يوسف بن علي بن حيان، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي، الغرناطي (ت: ٧٤٥ هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٦٦- ٢٧٠؛ ونفح الطيب: ٢/ ٥٣٥- ٥٨٤.

(٩٠) (تعالى): غير مذكورة في (ع).

(٩١) هذا مأخوذ من (موصل الطلاب: ٨٠)؛ إذ عقَّب على قول ابن هشام الذي نقله من مغني اللبيب، وكلام أبي حيان في (ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧١٠).

(٩٢) في الأصل (وىما) غير منقوطة، وفي (ع): (ومما) غير منقوطة أيضًا.

(٩٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢١؛ وشرح قواعد الإعراب: ٢٢٨؛ وموصل الطلاب: ٧٧؛ والكواكب الدرية: ٣٦٦.

(٩٤) قال الزجاج في كتابه (الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم: ١٦): (فإن قال قائل: ولم ابتدئ بالباء، وهي حرف، والحروف لا يبتدأ بها، لا تقول لعمرو، ومن عمرو، حتى تذكر شيئًا يتعلق به الحرف؟ فالجواب في ذلك: أنّ قبل الباء فعلاً مقدرًا مضمرًا يتعلق به الباء؛ فإن قال قائل: وما هو؟ فالجواب: أن الفعل أبدأ بسم الله). وقال المجاشعي (النكت في القرآن: ١/ ١٩): (ومما يُسأل عنه: ما موضع الباء في بسم الله؟ والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك: فذهب عامة البصريين الى أن موضع الباء رفع على تقدير مبتدأ محذوف، تمثيله: ابتدائي كائن أو ثابت أو ما أشبه ذلك بسم الله...

وذهب عامة الكوفيين وبعض البصريين الى أن موضع الباء نصب على إضمار فعل، واختلفوا في تقديره).

(٩٥) الذي يظهر أنَّ المثال مغلقٌ على هذا اللفظ، وهذه صورته في نسخة الأصل:

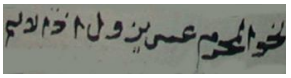

وصورته في نسخة (ع) هي:

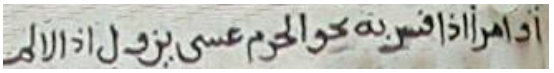

(٩٦) ينظر تفصيل هذا: شرح قطر الندى: ٢٦- ٣٦؛ وهمع الهوامع: ١/ ١٥-٢٧؛ وموصل الطلاب: ٧٥.

(٩٧) تفصيل هذه السبعة في: شرح قطر الندى: ٢٥٥- ٢٨٣؛ وعمدة ذوي الهمم: ٤٣٢- ٤٦٢؛ وتاج علوم الأدب: ٢/ ٨١٥- ٩٠٦؛ والكواكب الدرية: ٥١٢- ٥٣٤.

(٩٨) (الأول): زيادة يقتضيها السياق.

(٩٩) في (ع): (أو).

(١٠٠) في (ع): (وعلى آله).

(١٠١) في (ع): تكررت كلمة (اسم).

(١٠٢) في اسم الفعل ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ٤٩٤- ٥٢٧؛ وحاشية الخضري: ٢/ ٢٠٨- ٢١٤؛ والكواكب الدرية: ٥٣٥- ٥٣٧.

(١٠٣) (السبعة): زيادة من (ع).

(١٠٤) سورة الزخرف، من الآية: ٨٤.

(١٠٥) التصريح: ١/ ٤٦٧ (باب الموصول).

(١٠٦) في (ع): (بما).

(١٠٧) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٥- ٤١٨.

(١٠٨) تفصيل هذا في: مغني اللبيب: ٤١٥؛ وشرح قواعد الإعراب: ٤٢٠- ٤٢١.

(١٠٩) قال ابن جني (اللمع: ٧٤- ٧٥): (تقول: زيد خلفك؛ فزيد مرفوع بالابتداء، والظرف بعده خبر عنه، والتقدير: زيد مستقر خلفك؛ فحُذف اسم الفاعل تخفيفاً وللعلم به). وينظر: البيان في شرح اللمع: ١١٠- ١١١.

وقد عُورض ابن جني في رأيه هذا. قال الرضي (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ق١/ج١/ ٢٧٦): (ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً؛ لقيام القرينة على تعيينه، وسد الظرف مسده-كما يجيء في لولا زيد لكان كذا- فلا يقال: زيد كائن في الدار، وقال ابن جني بجوازه، ولا شاهد له).

(١١٠) في (ع): (و).

(١١١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٥- ٤٢٧ (جعلها ثمانية)، وشرح قواعد الإعراب: ٢٤٥- ٢٤٨؛ وموصل الطلاب: ٨٢.

(١١٢) (ذاك): ساقطة من الأصل، ووردت في (ع).

(١١٣) في الأصل: (عن).

(١١٤) قال ابن مالك (شرح التسهيل: ١/ ٣١٨): (والذي اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل هو مذهب أبي الحسن بن كيسان، وهو الظاهر من قول السيرافي، وتسميته خبرًا على الحقيقة غير صحيح، وكذا إضافة العمل إليه لا تصح إلا على سبيل المجاز). وقال الأزهري (التصريح: ١/ ٥٣٤- ٥٣٥): (ثم قيل: الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما، والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقًا على المبتدأ، وقيل: هما ومتعلقهما، والمتعلق جزء من الخبر، واختاره الرضي، والسيد عبدالله، والصحيح عند الموضح تبعًا لطائفة أنَّ الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف، لا هما ولا مع متعلقهما). وينظر: حاشية الصبان: ١/ ٣١٠؛ والكواكب الدرية: ١٦٠.

(١١٥) في (ع): (صاحبهما).

(١١٦) جاء في (مغني اللبيب: ٤٢٦): (والسابع –من المواضع التي يحذف فيها العامل–: أنْ يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير، نحو: أيومَ الجمعة صمت فيه؟). وينظر: غنية الأريب: ٣/ ٥٣٩.

(١١٧) جاء في (مغني اللبيب: ٤٢٦): (والسادس- أي من المواضع التي يحذف فيها العامل–: أنْ يستعمل المتعلق محذوفًا في مثل أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمرًا قد تقادم عهده: حينئذٍ الآن، أصله: كان ذلك حينئذٍ واسمع الآن...) . وينظر: غنية الأريب: ٣/ ٥٣٨.

(١١٨) التصريح: ٣/ ٥١٣ (باب المفعول فيه).

(١١٩) قال الرضي (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ق١/ج١/ ٢٧٦): (وينبغي أنْ يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي: مما لا يخلو منه فعلٌ، نحو: كائن، وحاصل؛ ليكون الظرف دالاً عليه، ولو كان خاصًا، كآكل، وشارب، وضارب، وناصر، لم يجز لعدم الدليل عليه، وقد يُحذف خاص لقيام الدليل، نحو: من لك بالمهذب؟ أي: من يضمن).

(١٢٠) كلمة (أي): سقطت من الأصل، وهي مذكورة في (ع).

(١٢١) قال الأهدل (الكواكب الدرية: ١٦٠): (ويتعلق الظرف، والجار والمجرور إذا وقعا خبرا، أو صلة، أو صفة، أو حالاً بمحذوف وجوبًا، فلا يجوز إظهاره في الكلام، ولا بد من تقديره كونًا عامًا كالحصول والاستقرار، والكون والثبوت،

والوجود والوقوع، فيتعين تقدير واحد من هذه). ينظر: موصل الطلاب: ٨٢؛ وحاشية الصبان: ١/ ٣١١- ٣١٢؛.

(١٢٢) سورة النمل، من الآية: ٤٠.

(١٢٣)قال ابن عطية (المحرر الوجيز: ٦/ ٥٤١): (وظهر العامل في الظرف من قوله (مستقرًا) وهذا هو المقدر أبدًا في كل ظرف جاء هنا مظهرا، وليس في كتاب الله تعالى مثله). ورد هذا العكبري (التبيان: ٢/ ١٠٠٩)، فقال: (و "مستقرا" ، أي: ثابتًا غير متقلقل، وليس بمعنى الحصول المطلق؛ إذ لو كان كذلك لم يذكر). وقال الشاطبي (المقاصد الشافية: ٢/ ٦٠): (وأما قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ ، فليس مما ظهر فيه المتعلَّق، بل هو في التأويل بمنزل (جالس)، كأنه قال: فلما رآه جالسًا عنده).

(١٢٤) جاء في (التصريح: ٢/ ٣٦٩- باب الحال): (وأما قوله تعالى: ، فمحمول على عدم التزلزل والانتقال، لا أنه كون مطلق)، وينظر: مغني اللبيب: ٤٢٥- ٤٢٦، فقد نبه إلى هذا أيضًا؛ والكواكب الدرية: ٣٢٦.

(١٢٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٧؛ والمقاصد الشافية: ٢/ ١٢- ١٣؛ والتصريح: ١/ ٥٣٥.

(١٢٦) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٩٠؛ وشرح الألفية: ١/ ١٨٥- ١٨٦.

(١٢٧) الزمخشري: محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم، جار الله الزمخشري، المفسر، النحوي (ت: ٥٣٨ هـ). ينظر: الجواهر المضية: ٣/ ٤٤٧؛ وبغية الوعاة: ٢/ ٢٧٠- ٢٧١.

(١٢٨) الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي، النحوي (ت: ٣٧٧ هـ). ينظر: إنباه الرواة: ١/ ٧٣؛ وبغية الوعاة: ١/ ٤٧٧- ٤٧٩.

(١٢٩) في الأصل، و(ع): (أولى).

(١٣٠) جاء في (المفصل: ٤٩): (وقولك: في الدار، معناه: استقر فيها)، وينظر: شرح المفصل: ١/ ٩٠- ٩١. ورأي أبي علي في كتابه (الإيضاح: ٩٥- ٩٦). وقال أبو حيان في (ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٢١): (يقع الظرف، والجار والمجرور التامان خبرًا للمبتدأ، نحو: زيد أمامك، وبكر في الدار، والعامل فيه اسم فاعل من كون مطلق، أي كائن أمامك، وكائن في الدار، قال ابن مالك: نصَّ على ذلك

الأخفش، وأومأ إليه سيبويه، وذهب أبو علي، وتبعه ابن جني، والزمخشري إلى أنَّ العامل الفعل، أي: زيد استقر أمامك، ونسب هذا إلى سيبويه).

(١٣١) ينظر: الانصاف: ٢٠٢- ٢٠٥؛ والتبيين: ٢٤٩- ٢٥١.

(١٣٢) في (ع): (فإن).

(١٣٣) جاء في (التصريح: ١/ ٥٣٥): (واختُلف في تقديره، فقال الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحجتهم أنَّ المحذوف عاملٌ النصبَ في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أنْ يكون فعلاً، والصحيح عند جمهور البصريين أنَّ تقديره: كائن، أو مستقر، لا كان أو استقرَّ، وحجتهم أنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أنْ يكون اسمًا مفردًا، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح) . وقال المرادي (شرح الألفية: ١/ ١٨٦): (فمن قدّر (كائنًا) جعلهما من قبيل المفرد، ومن قدر استقر، جعلهما من قبيل الجمل، والأول اختيار الناظم، ويرجحه أن أصل الخبر الإفراد، والثاني قول أكثر البصريين ويرجحه أن الأصل في العمل إنما هو للفعل، وقد نُسب كل منهما إلى سيبويه).

(١٣٤) قال أبو البركات الأنباري (الإنصاف: ٢٠٤): (والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنّا وجدنا الظرف يكون صلة لـــ(الذي)، نحو: رأيت الذي أمامك والذي وراءك، وما أشبه ذلك، والصلة لا تكون إلا جملة، فلو كان المقدر اسم فاعل الذي هو مستقر، لكان مفردًا؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة، وإنما يكون مفردًا، والمفرد لا يكون صلة البتة، فوجب أن يكون المقدر الفعل الذي هو استقر؛ لأن الفعل مع الضمير يكون جملة). وينظر: شرح قواعد الإعراب: ٢٤٦- ٢٤٧؛ وفرائد العقود العلوية: ٢/ ٨٤٢.

(١٣٥) في (ع): (مستتر).

(١٣٦) في (ع): (مستقر).

(١٣٧) ينظر: شرح الأزهرية: ١٤٠.

(١٣٨) ينظر: تمهيد القواعد: ٢/ ١٠٠٦- ١٠٠٧؛ وفرائد العقود العلوية: ٢/ ٨٤٢؛ وإحكام المعروف من أحكام الظروف: ٥٧١- ٥٧٢.

(١٣٩) تفصيل هذا في : مغني اللبيب: ٤٢٣- ٤٢٥ ؛ وشرح قواعد الإعراب: ٢٣٥؛ وموصل الطلاب: ٨٣؛ وحاشية الدسوقي: ٢/ ٩٣٠- ٩٣١ .

(١٤٠) في الأصل: (المطلق)، والمثبت من(ع).

(١٤١) قال ابن أبي الربيع (البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٤٨): (إنَّ الذي يُقدّر ليتعلق به الظرف إذا وقع خبرًا لم يظهر قط؛ فإذا قلت: زيد أمامك، لم يستفد مخاطبك المعنى، الا من الاسم المُبتدأ بالظرف، وأما استقر، أو مستقر فلم يُنطق به، ولا سمعه المخاطب، وانما استفاد الخبر مما ذكرته).

وقال الشاطبي (المقاصد الشافية: ٢/ ٤): (إنَّ هذا المقدر لم يظهر أصلاً في موضع من المواضع، وإنما تقديره تقدير صناعي؛ لضبط القوانين فقط).

(١٤٢) الأشموني: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين، الأشموني، النحوي، الشافعي (ت: ٩٢٩ هـ). ينظر: شذرات الذهب: ١٠/ ٢٢٩؛ ومعجم المؤلفين: ٢/ ٤٠٧.

(١٤٣) منهج السالك (شرح الأشموني): ٤/ ١٤٩١ .

(١٤٤) ينظر: اللمع: ٧٥؛ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ق١/ج١/ ٢٧٨؛ وتمهيد القواعد: ٢/ ١٠٠٦– ١٠٠٧؛ وفرائد العقود العلوية: ٢/ ٨٤٤– ٨٤٥ .

(١٤٥) الدمليجي: عبدالله بن علي بن عبد الرحمن سويدان الدمليجي، الشافعي (ت: ١٢٣٤ هـ). ينظر: الأعلام: ٤/ ١٠٠٧.

(١٤٦) قد يكون للدمليجي حاشية على شرح الازهري لقواعد الإعراب، أو قد يكون له شرح على قواعد الاعراب وهو ينقل عن الشارح أي: الأزهري. جاء في (جامع الشروح والحواشي: ٢/ ١٦٣٠): (عبدالله بن علي سويدان الدمليجي، المتوفى (١٢٣٤) ... شرح قواعد الإعراب: خ رامبور (بروكلمان: ٦/ ٨٢)...) .

(١٤٧) قال الفاكهي (الفواكه الجنية: ٢٠٣): (وإذا قُدّر كائن، فهو من (كان) التامة، والظرف بالنسبة اليه لغو، وإلا لزم التسلسل). وينظر: حاشية الصبان: ١/ ٣١٢؛ وفرائد الدر النظيم: ٧٣.

(١٤٨) في النسختين (بالوجوب) وانما هو (الوجود).

(١٤٩) في الأصل: (وجب)، والتصويب من (ع). قال المرادي (شرح الألفية: ١/ ١٨٦): (لفظ (كائن)، أو (استقر) لا يتعين، بل مستقر وثابت وحاصل ونحوها ككائن، وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقر، وضابط ذلك الكون المطلق).

(١٥٠) (خبر): سقط من (ع).

(١٥١)في الأصل (المحذوف) والمثبت من (ع).

(١٥٢) ينظر: إحكام العقد الوسيم: ١٠٦ .

(١٥٣) الجمع بين (كان) وأخواتها وأفعال المقاربة وارد؛ لأنها تدل على النقصان. ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٢٤؛ والكواكب الدرية: ١٨٠؛ والمكشاف الجلل: ٦١- ٦٧.

(١٥٤) (وظن وأخواتها): زيادة من (ع). هذا مبني على دلالتها على النقصان؛ وإلا فلا. جاء في (معاني القرآن: ٢/ ١٠٦): (وقد تقوله العرب في ظننت وأخواتها، من رأيت وعلمت وحسبت، فيقولون: أظنني قائمًا، ووجدتني صالحًا؛ لنقصانهما وحاجتهما إلى خبر سوى الاسم). وراجع تحقيقًا ماتعًا ونافعًا لأُستاذنا الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (تحقيقات نحوية: ٦٥- ٨٥). وقال ابن عنقاء (غرر الدرر الوسيطية: ١/ ٥٢٠): (ظنَّ وأخواتها، وهي دخيلة في المرفوعات، وإنما ذكرها لأنَّها من النواسخ؛ إذ هي أفعال تامة).

(١٥٥) المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، البصري، أبو العباس المبرد، (ت: ٢٨٥ هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٠١- ١١٠؛ وبغية الوعاة: ١/ ٢٥٥- ٢٥٧.

ورأيه في (المقتضب: ٣/ ٩٧، ٤/ ٨٦- ٨٩).

(١٥٦) ابن جني: عثمان بن جني، أبو الفتح الموصلي، إمام العربية (ت: ٣٩٢ هـ). ينظر: نزهة الألباء: ١٥٩- ١٦٠؛ وإنباه الرواة: ٢/ ٣٣٥. ينظر رأيه في اللمع: ٨٥؛ والبيان في شرح اللمع: ١٣٩.

(١٥٧) الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر الجرجاني، النحوي (ت: ٤٧١، أو ٤٧٤ هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٠٣- ٢٠٤؛ وبغية الوعاة: ٢/ ١٠١- ١٠٢. وينظر رأيه في المقتصد: ١/ ٣٩٨ .

(١٥٨) ابن أبي حاتم: هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المحدث، المفسر (ت: ٣٢٧ هـ)، ولا موضع له هنا، ولكن هكذا جاء في النسختين الخطيتين، والذي أراه- والله أعلم- أنه قد سافر الوهم بهذا النقل؛ فالمعني بذلك (ابن برهان) فهذا هو المنقول عنه، وهو: عبد الواحد بن علي بن عمر، ابن برهان (ت: ٤٥٦ هـ) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٢/ ٣١٣؛ وبغية الوعاة: ٢/ ١١٥- ١١٦. وينظر رأيه في كتابه (شرح اللمع: ١/ ٤٩).

(١٥٩) الشلوبين: عمر بن محمد بن عمر، أبو علي الشلوبين (ت: ٦٤٥ هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٢- ٣٣٥؛ وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٦- ٢١٧. وينظر رأيه في التوطئة: ٢٢٤.

(١٦٠) قال ابن أبي الربيع (البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٦٨٢): (ولا يجوز أنْ يتعلق المجرور والظرف بـــ(كان)؛ لأنَّ كان إنما دخلت على المبتدأ والخبر، وأنت لو قلت: زيد في الدار، لم يكن بد من تقدير متعلَّق للمجرور محذوف؛ فإذا دخلت كان فيبقى المجرور على حاله). وقال ابن هشام -عند هذا الموضوع- (مغني اللبيب: ٤١٨): (هل يتعلقان بالفعل الناقص؟ من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك، وهم المبرد، فالفارسي، فابن جني، فالجرجاني، فابن برهان، ثم الشلوبين. والصحيح أنَّها كلها دالة عليه، إلا ليس)، وينظر: إحكام العقد الوسيم: ٧٨.

(١٦١) في (ع): (أو).

(١٦٢) جاء في (حاشية الزرقاني: ٢٤٠- ٢٤١): (أما الناقص فمن زعم أنه لا يدل على الحدث منع من التعلق، والزاعمون هم: المبرد، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالة على الحدث، حتى (ليس)؛ اذ تدل على النفي، وهو حدث، قاله بعض شيوخنا معترضًا على المغني في استثنائه من ذلك (ليس)، وأما الجامد فعند الفارسي أنه يتعلق).

(١٦٣) ابن عنقاء: محمد الخالص بن أحمد رميثة بن علي بن عنقاء بن حمزة، الشريف الحسيني، المكي، الشافعي، النحوي (ت: ١٠٥٣ هـ). ينظر: هدية العارفين: ٢/ ٢٨١؛ والأعلام: ٦/ ١١٢ .

(١٦٤) تحدث ابن عنقاء عن التعلق في أكثر من كتاب من كتبه، ففي كتابه (غرر الدرر الوسيطية: ١/ ٤٥٦- ٤٥٧؛ ٢/ ٦٦٤ - ٦٦٦)، وجاء في كتابه (تشنيف السمع بشرح شروط التثنية والجمع: ٤٧): (ويتعلق بالفعل الناقص المتصرف ووصفه بناءً على أنه يدل على الحدث، وهو الأصح خلافًا لكثيرين، لا بالجامد كـــ(ليس، وعسى، ونعم) خلافًا لقوم، كالفارسي، وابن الحاج؛ ولا بالحرف أصلاً خلافًا لابن الحاجب، وللفارسي، وابن جني في الحرف النائب عن فعل حذف كحرف النداء ناب عن (أدعو).

نعم يتعلق بفعل مدح، أو ذم، أو تمنٍ، أو ترجٍ ، أو تحضيض، أو عرض، أو تنبيه، أو تشبيه دلت عليه أداته من فعل جامد أو حرف ...) وذُكر لابن عنقاء (حاشية على موصل الطلاب، خ/ المتحف البريطاني: ٩٢٤، بروكلمان: ٦/ ٨١) عن (جامع الشروح والحواشي: ٢/ ١٠٢٦) فهل المنقول عنها؟

وذكر الحبشي في كتابه (مصادر الفكر الإسلامي: ٣٩٤): ("المنهل المري من حواشي السيد محمد بن عنقا على شرح القواعد للأزهري": لمحمد بن عبد الرحمن التهامي، وهو مخطوط).

(١٦٥) ينظر: مبرز القواعد الإعرابية: ٣٤٢- ٣٤٣.

(١٦٦) في (ع): (ابهامه).

(١٦٧)في الأصل، و(ع): (حىىىا) من غير نقط، وفي تصويب هذه اللفظة ينظر: الكواكب الدرية: ١٦٣.

(١٦٨) لعلها هكذا في نسخة(ع) ، وفي الأصل: (ومنها).

(١٦٩) في المعرفة والنكرة ينظر: همع الهوامع: ٢/ ١٨٨- ١٩٤.

(١٧٠)وتفصيل هذه القاعدة في (مغني اللبيب: ٤١٠- ٤١٤، و ٤٢٣)؛ و(حاشية الدسوقي: ٢/ ٩٠٢- ٩١٠، و ٢/ ٩٢٩)؛ و(غنية الأريب: ٣/ ٤٩٠- ٥٠٢، و٣/ ٥٢٨- ٥٢٩).

(١٧١) كلمة (شعرا): لم ترد في (ع).

(١٧٢) لم أقف على الناظم، وهناك كثر مِمَّن نظم في إعرابِ الجُمل وأشباه الجمل. قال المجرادي (ت: ٧٧٨ هـ) في (نظم المجرادية: ١٢):

وإنْ وردتْ من بعد محضٍ مُعرَّفٍ فإعرابُها حالٌ لما قبلُ قد خلا
وإنْ وردتْ من بعدِ محضٍ مُنكَّرٍ فإعرابُها نعتٌ لما قبلُ قد تلا
وتحتملُ الوجهين بعد مُنكَّرٍ ومعرفةٍ، ليسا بمحضين فاقبلا

ونظم أبو الفداء الزواوي هذه القاعدة، فقال، عن (مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية: ٢٧٧):

إنْ وليت نكرةً فهي صفة وحالٌ إنْ جاءتك بعد المعرفة
إنْ كانتا في ذاك محضتين أو لا فمحتملة الوجهينِ

(١٧٣) في (ع): (و).

(١٧٤) في (ع): (وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله. هذا ما قد حرره شيخنا البدر الساري شمس العلوم محمد بن أحمد [ين عبد] الباري رحمه الله تعالى، وجزاه أفضل الجزاء. آمين. فرغت من نقله يوم الاثنين خامس شهر جمادي الاول سنة ١٢٩٥ بخط الفقير الى الله الغني به عمن سواه أحمد بن عبدالله بن أحمد مشكاع، غفر الله له ولوالديه ولمن دعا لهم بالمغفرة، وأنا طالب ممن اطلع على هذا أن يدعو لي بما أمكن من الدعاء، وأجره على الله، ومن وجد فيه غلطا أصلحه، وهو مأجور إن شاء الله).

قال يوسف بن خلف– غفر الله له– انتهيت من تحقيقها والتعليق عليها الأربعاء آخر يوم من رمضان المبارك ١٤٣٤هـ– الموافق ٢٠١٣/٨/٧م.

المصادر والمراجع

١. **الإبانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم:** إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١ هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، طبع في ضمن (أربع رسائل في النحو)، مكتبة الآداب- القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢. **إحكام العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور وما لكل منهما من التقسيم:** عبد القادر بن أحمد الكوكباني (ت: ١٢٠٧ هـ) ، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي، مكتبة الإرشاد- صنعاء، دار ابن حزم- بيروت، ط/١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٣. **إحكام المعروف من أحكام الظروف:** عبد السلام بن الطيب الفاسي (ت: ١١١٠ هـ) ، تحقيق: عبد الإله أحمد نبهان، طبع في كتاب (ثمرات الامتنان: دراسة أدبية ولغوية، مهداة إلى الأُستاذ حسين نصّار بمناسبة بلوغه الخامسة والسبعين)، أعدَّها عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٤. **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** محمد بن يوسف، أثير الدين أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ) ، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٥. **إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك:** إبراهيم بن محمد، برهان الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ) ، تحقيق: د. محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف- الرياض، ط/١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٦. **الأشباه والنظائر في النحو**:عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) ، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٧. **الأُصول في النحو**: أبو بكر محمد بن سهل، ابن السراج البغدادي (ت: ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط/٤، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٨. **الإعراب عن قواعد الإعراب**: عبدالله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الملك سعود- الرياض، ط/١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٩. **الأعلام**: خير الدين الزِّركلي (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين- بيروت، ط/٥، ١٩٨٠م.

١٠. **إفادة السادة العُمد بتقرير معاني نظم الزُّبد**: محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت: ١٢٩٨ هـ) ، تحقيق: محمد شادي مصطفى عربش، دار المنهاج- جدَّة، ط/١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

١١. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: أبو الحسن علي بن يوسف، جمال الدين القفطي (ت: ٦٢٤ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية- صيدا، بيروت، ط/١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

١٢. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**: عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/١، ٢٠٠٢م.

١٣. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** عبدالله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، د.ت.

١٤. **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون:** إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (ت: ١٣٣٩ هـ)، استنبول، ١٩٤٥م.

١٥. **الإيضاح في شرح المفصل:** عثمان بن أبي بكر، ابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين- دمشق، ط/١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

١٦. **الإيضاح:** الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب- بيروت، ط/١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

١٧. **بدائع الفوائد:** أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن ايوب، ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد- مكة، ط/١، ١٤٢٥هـ.

١٨. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** محمد بن علي، الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ)، دار المعرفة- بيروت، د.ت.

١٩. **البديع في علم العربية:** المبارك بن محمد، ابو السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، (ج/١، مج١)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أُم القرى- مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

٢٠. **البسيط في شرح جمل الزجاجي:** عبيد الله بن أحمد، ابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨ هـ)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي- بيروت، ط/١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٢١. **بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرومية:** خالد بن عبدالله الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي، دار ابن حزم- بيروت، ط/١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٢. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٢٣. **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:** محمد بن يعقوب، مجد الدين الفيروزآبادي (ت: ٨١٧ هـ)، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين- دمشق، ط/١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٤. **بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام:** عبد الملك بن جمال الدين، العصامي (ت: ١٠٣٧ هـ)، رسالة ماجستير، تحقيق: هيام فهمي إبراهيم، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٢٥. **البيان في شرح اللمع:** عمر بن إبراهيم الكفوي (ت: ٥٣٩ هـ)، تحقيق: د. علاء الدين حموية، دار عمار- عمان، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٢٦. **تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب:** أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت: ٨٤٠ هـ)، تحقيق: د. نوري ياسين الهيتي، وزارة الثقافة والسياحة- صنعاء، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٢٧. **التبيان في إعراب القرآن:** عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل- بيروت، ط/٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٨. **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:** عبدالله بن الحسين، أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان- الرياض، ط/١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٩. **التحقيقات الرضية في تبيان مصطلحات النحو الكوفية:** عبد الباسط محمد الطاهر، القاهرة (طبعة خاصة)، ٢٠٠٤م.

٣٠. **تحقيقات نحوية:** د. فاضل السامرائي، دار الفكر- عمان، ط/١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٣١. **التصريح بمضمون التوضيح:** خالد بن عبدالله الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربية- القاهرة، ط/١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٣٢. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من الاساتذة، دار السلام- القاهرة، ط/١، ١٤٢٨هـ-. ٢٠٠٧م.

٣٣. **التوطئة:** عمر بن محمد، أبو علي الشلوبين (ت: ٦٥٤ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف المطوع، الكويت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٣٤. **جامع الشروح والحواشي:** عبدالله محمد الحبشي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث- المجمع الثقافي- أبو ظبي، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٣٥. **الجنى الداني في حروف المعاني:** حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل، ١٤٩٦هـ- ١٩٧٦م.

٣٦. **الجواهر المضية في طبقات الحنفية:** عبد القادر بن محمد، أبو محمد القرشي (ت: ٧٧٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، مؤسسة الرسالة عن طبعة هجر، ط/٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٣٧. **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:** محمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت: ١٢٨٧ هـ)، تحقيق: تركي فرحان مصطفى، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٨. **حاشية الدسوقي (على مغني اللبيب):** محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت: ١٢٣٠ هـ)، دار السلام- القاهرة، ط/١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٣٩. **حاشية الزرقاني على الإعراب عن قواعد الإعراب** لابن هشام الأنصاري، وشرح الأزهري: أحمد بن محمد الزرقاني (كان حيا ٩٦٥ هـ)، تحقيق: محمد فرج توفيق الوليد- اطروحة دكتوراه، الجامعة العراقية (الإسلامية)، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٤٠. **حاشية الصبان (على شرح الأشموني):** محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦ هـ)، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٤١. **حاشية العمراني على مبرز القواعد الإعرابية:** محمد المهدي بن محمد العمراني الوزَّاني (ت: ١٣٤٢ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي- بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٢. **حاشية ياسين على التصريح:** ياسين بن زين الدين الحمصي العليمي (ت: ١٠٦١ هـ)، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، د.ت.

٤٣. **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٤. **الرسالة:** محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المشرق للكتاب- دمشق، د. ت.

٤٥. **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** احمد بن عبد النور المالقي (ت: ٧٠٢ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم- دمشق، ط/٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٤٦. **روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام:** محمد بن علي ابن الأزرق الغرناطي (ت: ٨٩٦ هـ)، تحقيق: سعيد العلمي، كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس، ١٩٩٩م.

٤٧. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:** عبد الحين بن أحمد، ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩ هـ)، تحقيق: محمود الارناؤوط، دار ابن كثير- دمشق/ بيروت، ط/١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤٨. **شرح الأبيات المشكلة الإعراب (كتاب الشعر):** الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤٩. **شرح الأزهرية في علم العربية:** خالد بن عبدالله الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط/٢، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

٥٠. **شرح الألفية:** الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر- بيروت، ط/١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٥١. **شرح التسهيل:** محمد بن عبدالله، جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلام- القاهرة، ط/١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٥٢. **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب:** محمد بن الحسن، الرضي (ت: نحو ٦٨٦ هـ)، تحقيق: د. حسن الحفظي، ود. يحيى بشير، جامعة الإمام، ط/١، (ق/١) ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، (ق/٢) ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٥٣. **شرح اللمع:** عبد الواحد بن علي بن عمر، ابن برهان (ت: ٤٥٦ هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط/١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

٥٤. **شرح المفصل:** يعيش بن علي، موفق الدين ابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ)، مكتبة المتنبي- القاهرة، د.ت.

٥٥. **شرح جمل الزجاجي:** علي بن مؤمن، ابن عصفور الأشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب- بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٥٦. **شرح قطر الندى وبل الصدى:** عبدالله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا، بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥٧. **شرح قواعد الإعراب:** محمد بن سليمان، محيي الدين الكافيجي (ت: ٨٧٩ هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار طلاس- دمشق، ط/٣، ١٩٩٦م.

٥٨. **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية):** إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط/٤، ١٩٩٠م.

٥٩. **الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية:** سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت: ٧١٦ هـ)، تحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان- الرياض، ط/١، ١٤١٦م.

٦٠. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:** محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٤ هـ)، مكتبة الحياة- بيروت، د.ت.

٦١. **طبقات النَّحْويين واللغويين:** محمد بن الحسن، أبو بكر الزبيدي (ت: ٣٧٩ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف- القاهرة، ط/٢، ١٩٨٤م.

٦٢. **الطلاء الرخيم على العقد الوسيم:** أحمد بن القاسم الأهنومي اليمني (ت: ١٣٧٣ هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، مكتبة الرشد- الرياض، ط/١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٦٣. **العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم:** صلاح الدين بن الحسين، الأخفش اليمني (ت: ١١٤٢ هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٦٤. **علم إعراب القرآن تأصيل وبيان:** د. يوسف بن خلف العيساوي، دار الصميعي- الرياض، ط/٢، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م.

٦٥. **غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية:** محمد الخالص ابن أحمد، ابن عنقاء (ت: ١٠٥٣ هـ)، تحقيق: د. محمد بن حسن العمري، دار المحدثين- القاهرة، ط/١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٦٦. **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب:** مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي (ت: ١١٠٠ هـ)، تحقيق: حسين صالح الدبوس، وأبو عجيلة رمضان عويلي، وبشير صالح الصادق، وخالد محمد غويلة، عالم الكتب الحديث- إربد، ٢٠١١م.

٦٧. **فتح الكريم القريب شرح أُنموذج اللبيب في خصايص الحبيب (الخصايص النبوية):** محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت: ١٢٩٨ هـ)، مكتبة جدة، ط/٢، ١٤٠٦هـ.

٦٨. **فرائد الدر النظيم شرح العقد الوسيم:** أحمد بن محمد قاطن الصنعاني (ت: ١١٩٩ هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية- صيدا، بيروت، ط/١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٦٩. **فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية:** علي بن إبراهيم الحلبي (ت: ١٠٤٤ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق، ٢٠٠٧م.

٧٠. **قطر الندى وبل الصدى:** عبدالله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، طبع مع (شرح قطر الندى) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا، بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٧١. **الكتاب:** عمرو بن عثمان، أبو بشر سيبويه (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب- بيروت، ط/٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣.

٧٢. **الكواكب الدرية شرح متممة الاجرومية:** محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت: ١٢٩٨ هـ)، دار عمر بن الخطاب، ومكتبة الإمام الوادعي- صنعاء، ط/١، ١٤٢٨ هـ.

٧٣. **كواكب يمنية في سماء الإسلام:** عبد الرحمن بعكر، دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر- دمشق، ط/١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٧٤. **لسان العرب:** محمد بن مكرم، ابن منظور (ت: ٧١١ هـ)، دار عالم الكتب- الرياض، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٧٥. **اللمع في العربية:** أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب- مكتبة النهضة العربية- بيروت، ط/٢، ١٤١٥هـ- ١٩٨٥م.

٧٦. **مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية:** د. أيمن عبد الرزاق الشّوا، دار إقرأ- دمشق، ط/١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٧٧. **مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية:** علي بن أحمد، أبو الحسن الرسموكي الجزولي (ت: ١٠٤٩ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي- بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٧٨. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:** عبد الحق بن غالب، أبو محمد ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤١ هـ)، تحقيق: الرحالة الفاروي، وعبدالله بن إبراهيم الأنصاري، السيد عبد العال السيد ابراهيم،

ومحمد الشافعي الصادق العناني، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، قطر، ط/٢، ١٤٢٨هـ- ٢٥٠٠٧م.

٧٩. **المذكر والمؤنث:** محمد بن القاسم، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، وزارة الأوقاف- القاهرة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٨٠. **المذكر والمؤنث:** يحيى بن زياد، أبو زكريا الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث- القاهرة، د.ت.

٨١. **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن:** عبدالله محمد الحبشي، المجمع الثقافي- أبو ظبي، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٨٢. **معاني القرآن:** يحيى بن زياد، أبو زكريا الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب- بيروت، ط/٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٨٣. **معجم المطبوعات العربية والمعربة:** يوسف إليان سركيس الدمشقي، مطبعة سركيس، مصر، ١٣٤٦هـ- ١٩٢٨م.

٨٤. **معجم المؤلفين:** عمر رضا كحالة (ت: ١٤٠٨ هـ)، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٨٥. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** عبدالله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر- بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨٦. **المفصل في علم العربية:** محمود بن عمر، أبو القاسم الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار- عمان، ط/١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٨٧. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** إبراهيم بن موسى، أبو إسحاق الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، جامعة أُم القرى- مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٨٨. **المقاصد النحوية في شرح شواهد الشروح الألفية:** محمود بن أحمد، بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط/١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٨٩. **المقتصد في شرح الإيضاح:** عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر الجرجاني، النحوي (ت: ٤٧١، او ٤٧٤ هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد- بغداد، ١٩٨٢م.

٩٠. **المقتضب:** محمد بن يزيد، أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، تحقيٌ: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، د.ت.

٩١. **المكشاف الجلل عن أسرار أشباه الجُمل:** عبد الباسط محمد الطاهر محمد، القاهرة (طبعة خاصة)، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

٩٢. **منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك** (شرح الأشموني)**:** علي بن محمد، نور الدين الأشموني (ت: ٩٢٩، وقيل: ٩٠٠ هـ)، طبع مع (حاشية الصبان)، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٩٣. **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:** خالد بن عبدالله الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٩٤. **نتائج الفكر في النحو:** عبد الرحمن بن عبدالله، أبو القاسم السهيلي (ت: ٥٨١ هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٩٥. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء:** عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق: عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية- بيروت، ١٩٦٣.

٩٦. **نظم المجرادية:** محمد بن محمد بن عمران، أبو عبدالله المجرادي السلاوي (ت: ٧٧٨ هـ)، طبع مع شرحه (شرح نظم المجرادية في الجمل، لبيروك عبدالله بن يعقوب السملالي)، اعتنى به: عبد الكريم قبول، المكتبة العصرية- صيدا، بيروت، ط/١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٩٧. **نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب:** أحمد بن المقري التلمساني (ت: ١٠٣٨ هـ)، تحقيق: د. احسان عباس، دار صادر- بيروت، ٢٠٠٤م.

٩٨. **النفحة العطرية على المقدمة الآجرومية:** محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (ت: ١٢٩٨ هـ)، تحقيق: عبدالله بن محمد الأهدل، دار النشر للجامعات- صنعاء، ط/١، ٢٠١٠م.

٩٩. **النكت في القرآن (نكت المعاني على آيات المثاني):** علي بن فضال، أبو الحسن المجاشعي (ت: ٤٨٩ هـ)، تحقيق: د. ابراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد- الرياض، ط/١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٠٠. **نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر:** محمد بن محمد يحيى زبارة الصنعاني (ت: ١٣٨١ هـ)، مركز الدراسات والأبحاث اليمنية- صنعاء،

١٠١. **هجر العلم ومعاقله في اليمن:** القاضي إسماعيل بن علي الأكوع (ت: ١٤٢٨ هـ)، دار الفكر المعاصر- بيوت، دار الفكر- دمشق، ط/١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٠٢. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (من كشف الظنون)**: إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (ت: ١٣٣٩ هـ)، استنبول، ١٩٦٤م.

١٠٣. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.